اعلنت البحرية الاميركية امس الثلاثاء، ان قواتها دخلت في مواجهة مشوبة بالتوتر مع زوارق تابعة للحرس الثوري الايراني في مضيق هرمز، اول من امس الاثنين، في ما يبدو انه تصعيد إيراني تجاه الولايات المتحدة، على وقع تعثّر المفاوضات بشان احياء الاتفاق النووي

عودة التوتر إلى مضيق هرمز

مواجهة بين ثلاثة زوارق للحرس الثوري والبحرية الأميركية

لم تعترف إيران على الفور بالحادث (حسين شيرخاني/فرانس برس)

عاد مضيق هرمز مجدداً ليكون ميداناً لبعث الرسائل الإيرانية للولايات المتحدة، مع كشف البحرية الأميركية، أمس الثلاثاء، أن قواتها دخلت في مواجهة مشوبة بالتوتر مع الحرس الثوري الإيراني في المضيق الاستراتيجي، ما يشير إلى مدى تفاقم حجم التوترات بين طهران وواشنطن اللتين كانتا تسعيان لإحياء الاتفاق النووي الإيراني قبل تعثّر المفاوضات بشأن ذلك منذ مارس/آذار الماضي.

وذكر الأسطول الخامس الأميركي، المتمركز في الشرق الأوسط، أمس الثلاثاء، أن ثلاثة زوارق تابعة للحرس الثوري الإيراني دخلت في مواجهة «غير آمنة وغير مهنية» لدى عبور السفينتين «يو إس إس سيروكو» و«يو إس إس تشوكتاو كاونتي» أول من أمس الاثنين في مضيق هرمز. وأضافت البحرية أن أحد الزوارق الإيرانية الثلاثة انطلق نحو السفينة «سيروكو» بسرعة عالية قبل أن يغيّر مساره، ما دفع السفينة إلى إطلاق شعلة تحذير أثناء المواجهة أيضاً. وأظهر مقطع مسجل مصور قصير نشرته البحرية الأميركية المواجهة. وقالت البحرية إن ما قامت به زوارق الحرس الثوري «لا يتلاءم مع المعايير الدولية للسلوك البحري المهني أو الأمن، مما زاد من مخاطر سوء التقدير والاصطدام».

وفي سياق منفصل، قالت البحرية الأميركية لوكالة «أسوشييتد برس»، إن هذا يمثّل ثاني حادث «غير آمن وغير مهني» مع إيران في الأشهر الأخيرة. ففي الرابع من مارس/آذار الماضي، دخلت ثلاثة زوارق تابعة للحرس الثوري في مواجهة متوترة لأكثر من ساعتين مع سفن تابعة للبحرية وخفر السواحل الأميركي أثناء عبورها الخليج العربي عبر مضيق هرمز، وفقاً للبحرية. وأوضحت البحرية أن زورق «الشهيد ناظري» (زورق حربي) اقترب على بعد 25 ياردة (ياردة = 0,9144 متراً) من السفينة «يو إس سي جي سي روبرت غولدمان». وتابعت: «أصدرت السفينة عدة تحذيرات عبر الراديو وأطلقت طلقات تحذيرية». ولم توضح البحرية سبب عدم إعلانها عن الحادث السابق، خصوصاً أن زورقاً أضخم اقترب من سفينة حربية أميركية.

ولم تعترف إيران بالحادث الذي وقع أول من أمس في مضيق هرمز، الذي يمر عبره خمس صادرات النفط في العالم، في حين نقلت صحيفة «واشنطن بوست» عن مسؤول عسكري أميركي قوله إن «الزوارق الإيرانية حولت اتجاهها بعد أن أصدرت إحدى السفن إشارة تحذير». وأكد المسؤول أنه «سنستمر في الطيران والإبحار في أي منطقة يسمح بها القانون الدولي».

وتأتي هذه المواجهة في الوقت الذي تتصاعد فيه التوترات بين إيران والغرب عموماً، وكذلك الوكالة الدولية للطاقة الذرية، التي قالت في أحدث تقرير لها إن إيران تستعد لتعزيز تخصيب اليورانيوم في منشأة «فوردو» بالقرب من مدينة قم، التي تبعد حوالي 90 كيلومتراً جنوب غرب طهران. وأظهر تقرير سري للوكالة اطلعت عليه «رويترز»، أول من أمس الاثنين، أن إيران تصعد من وتيرة تخصيب اليورانيوم من خلال الاستعداد لاستخدام مجموعة من أجهزة الطرد المركزي المتطورة «أيه آر-6» في منشأة فوردو تحت الأرض والتي يمكنها التبديل بسهولة أكبر بين مستويات التخصيب. وهذه أحدث خطوة ضمن خطوات عديدة كانت إيران هددت باتخاذها منذ فترة طويلة لكنها أحجمت عن تنفيذها التي تخصبها أجهزة الطرد المركزي، في المجموعة الثانية من اثنتين من أجهزة «أيه آر-6» في فوردو. وأبلغت إيران وكالة الطاقة الذرية أول من أمس الإثنين بأن «تخميل» السلسلة، وهي عملية تسبق التخصيب وتشمل أيضاً ضخ سادس فلوريد اليورانيوم في الأجهزة، بدأت الأحد الماضي، وفق «رويترز». والأهم من ذلك أن السلسلة المؤلفة من 166 جهازاً هي الوحيدة التي تحتوي على ما يسمى «الرؤوس الفرعية المعدلة» التي تسهل عملية التحول إلى التخصيب بدرجات نقاء أخرى.

ويشير دبلوماسيون غربيون منذ فترة طويلة إلى هذه الأجهزة كمصدر قلق، إذ يمكنها أن تجعل إيران تسرع في تخصيب اليورانيوم لمستويات أعلى. ولم تخبر إيران الوكالة بوضوح بشأن درجة النقاء التي سيصل إليها تخصيب اليورانيوم داخل السلسلة بعد التخميل. وسبق أن أبلغت إيران الوكالة بأنه يمكن استخدام سلسلتي «أيه آر-6» للتخصيب إلى درجة نقاء خمسة في المئة أو 20 في المئة. وفيما تأتي هذه التطورات مع تواصل تعثر المفاوضات بشأن إحياء الاتفاق النووي الإيراني، أكد بيتر ستانو، المتحدث باسم مسؤول السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي، جوزيب بوريل، في مؤتمر صحافي أمس الثلاثاء، أن التوصل لاتفاق في ملف النووي ممكن إنما يتطلب بذل «جهد». وقال ستانو إن «المفاوضات مستمرة في جنيف. نقترب من اتفاق نهائي، لكننا لم نتوصل إليه بعد، هذا الأمر يتطلب جهداً»، من دون أن يعطي مزيداً من التفاصيل حول النقاط التي لا تزال عالقة. وأوضح «نحن نتولى التنسيق، لا يمكننا أن نعلّق على المناقشات الجارية». لكنه أضاف «نحن قلقون إزاء عدم وفاء إيران بالتزاماتها». ووسط التوترات بشأن الملف النووي الإيراني عموماً، يزداد التصعيد في إسرائيل التي يشتبه في تنفيذها سلسلة من الهجمات ضد برنامج إيران النووي. في السياق، أعلنت السلطة القضائية الإيرانية، أمس، اعتقال من وصفتهم بأنهم «جواسيس» لجهاز الاستخبارات الإسرائيلي (الموساد)، متهمة إياهم بالتخطيط لاغتيال علماء نوويين إيرانيين.

للحديث تتمة...

الجزائر... نحو دبلوماسية المواجهة

عثمان لحياني

بينما كانت الجزائر تُمثّل مدرسة بارزة في الدبلوماسية الهادئة والأداء الصامت الناجح، بدأت تأخذ في الوقت الحالي توجهاً جديداً وغير معهود في إدارة علاقاتها الخارجية. تصريح الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون في حوار تلفزيوني قبل شهرين، الذي قال فيه إن «من يهاجمنا سنهاجمه، الند للند مهما كنت، من يمسنا نمس به، مرحلة من يضربنا على الخد الأيمن نعطيه الخد الأيسر قد انتهت»، يفسر ذلك ويمثل عنواناً محدداً جديداً للدبلوماسية الجزائرية. في التاريخ السياسي للجزائر المستقلة، نادراً ما كانت البلاد في قلب أزمة دبلوماسية مع دولة أو تكتل، بخلاف ذلك كانت نموذجاً مثالياً في الوساطة لحل الأزمات، مستفيدة من ثقل ثوري كبير. ومن الواضح أن الجزائر اليوم بصدد انتقال دبلوماسي لافت، وتغيير جدي في القواعد التي يتأسس عليها الاشتباك السياسي والاقتصادي والتجاري للجزائر مع شركائها في الإقليم أو خارجه، سلباً أو إيجاباً. بغضّ النظر عن النقاش حول دوافع هذا التحول وظرفيته السياسية، وعن علاقة العقل الأمني وتأثيراته في استدعاء هذا العنفوان مع التطورات الراهنة في العالم والإقليم، فإن سؤالين أساسيين جديران بالطرح والنقاش بخصوص هذه المسألة بالغة الحيوية. يتعلق الأول بما إذا كانت الجزائر تملك القدرات المحلية والمقومات المساعدة، على التحول نحو هذا النهج الجديد، خصوصاً أن البيئة التي توجد فيها الجزائر بينة هشة، بسبب دول الجوار كمالي والنيجر وموريتانيا، ومضطربة بسبب الظروف الداخلية كتونس وليبيا، ومتوترة على صعيد العلاقات مع المغرب، ومتقلبة على صعيد البحر المتوسط، في ظل عالم غير مستقر متضارب في المصالح ومتداخل في الحسابات.

السؤال الثاني وهو أكثر أهمية وحساسية، هو ما إذا كان هذا الانعطاف الكبير والتحول الدبلوماسي للجزائر يأتي ضمن رؤية متبصرة للجغرافيا السياسية، من دون تهور وبناء، على قراءة هادئة لإمكانات الداخل ومعطيات الخارج، أخذاً بعين الاعتبار كافة العوامل والاعتبارات الذاتية والموضوعية، من دون ثورية زائدة، وما إذا كان يقع ضمن استشراف عقلاني للمستقبل، وفي حدود تصور مدروس للغايات القصوى واستحقاقات الأمن القومي. يُطرح في السياق أيضاً مدى مساهمة النخب النقدية في صياغة هذه التصور الذي بات قيد التنفيذ كخيار استراتيجي.

البحرية الأميركية: الحادثة هي الثانية في الأشهر الأخيرة

الاتحاد الأوروبي: التوصل لاتفاق نووي يتطلب جهداً

ليبيا: استعراض قوة بعد انتهاء أجل خريطة الطريق

انتهى أجل خريطة الطريق للحل الليبي، أمس الثلاثاء، في ظلّ مؤشرات على استمرار الجمود السياسي، وهو ما بدا خصوصاً من الانتشار العسكري الكثيف في العاصمة طرابلس ليل الإثنين ـ الثلاثاء

عناصر من القوات التابعة لحكومة الوحدة في طرابلس، مايو الماضي (حازم تركية/الأناضول)

طرابلس ـ **العربي الجديد**

انتهى أمس الثلاثاء، أجل خريطة الطريق للحلّ الليبي، والذي رسم من خلاله ملتقى الحوار السياسي الليبي برعاية أممية، ملامح الحياة السياسية في ليبيا لحوالي 18 شهراً، تحت عنوان «انتقالي» لم يثمر عن إجراء انتخابات برلمانية ورئاسية في ديسمبر/كانون الأول الماضي.

وليل الإثنين ـ الثلاثاء، عشية انتهاء أجل خريطة الطريق الأممية، شهدت العاصمة الليبية طرابلس، انتشاراً كثيفاً للأرتال العسكرية وانتشاراً للجماعات المسلّحة، التي تعمل تحت إمرة حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية برئاسة عبد الحميد الدبيبة، في إشارة إلى حجم التعقيدات التي ترافق المشهد المقبل. وفيما يتمسك الدبيبة بعدم تسليم السلطة إلا إلى حكومة منتخبة، يرى المعارضون لحكومته أن انتهاء أجل خريطة الطريق يشكل سبباً لكي تعلن انتهاء مهامها. وحذّر الدبيبة أمس، من أي تحركات عسكرية من دون تعليمات من رئاسة الأركان، وذلك خلال لقائه رئيس الأركان العامة التابعة للحكومة محمد الحداد، من دون التطرق إلى مستقبل المشهد السياسي. في موازاة ذلك، كان رئيس الحكومة «الموازية» المكلف من قبل مجلس النواب فتحي باشاغا قد عرض أول من أمس، خريطة طريق للحل، وقال أمس، إنه توجه إلى بريطانيا لمناقشتها مع نواب في مجلس العموم البريطاني.

من جهته، أعلن رئيس المجلس الأعلى للدولة خالد المشري، مساء الإثنين، موافقته على لقاء رئيس البرلمان عقيلة صالح، وذلك للبحث في الخلافات حول القاعدة الدستورية للانتخابات، وذلك بعد فشلهما في الاجتماع الأسبوع الماضي في القاهرة.

وترتفع في ليبيا، مع انتهاء أجل خريطة الطريق الأممية، الخشية من تجدد الانقسام، خصوصاً مع ظهور ملامحه الأولى من خلال تشكيل مجلس النواب للحكومة جديدة في فبراير/شباط الماضي، والتي لم تتمكن من العمل من طرابلس. ولم تتوصل جولات المسار الدستوري الخلاف، التي عُقدت في القاهرة بين أعضاء لجنة دستورية مشتركة من مجلس النواب والأعلى للدولة، إلى توافق حول الإطار الدستوري للانتخابات المؤجلة، بسبب خلافات تركزت حول شروط الترشح لمنصب رئيس الدولة، وتكون السلطة التشريعية من غرفتين، مجلس للنواب ومجلس للشيوخ.

وكانت المستشارة الأممية ستيفاني ويليامز قد دعت مع إعلانها فشل اجتماعات القاهرة، الأحد، كل من المشري وصالح للاجتماع في غضون 10 أيام، في مكان لم تحدده. وتجاوب المشري، مساء الإثنين، مع دعوة ويليامز، وأكد استعداده للقاء رئيس مجلس النواب «داخل ليبيا»، مقترحاً مدينة غدامس غرب البلاد، لعقد اللقاء، وذلك لـ«مناقشة النقاط العالقة في المسار الدستوري والسعي إلى حلّها»، كما أكد «الاستمرار في سياسة التوافق مع الحفاظ على الثوابت»، من دون أن يصدر حتى عصر أمس أي رد من صالح.

وإثر إعلان ويليامز اختتام جولات المسار الدستوري، دون التوصل إلى نتائج ملموسة حول النقاط الخلافية في الأساس الدستوري للانتخابات، لم يصدر عن أعضاء اللجنة الدستورية المشتركة أي بيان بشأن نتائج جولات الحوار، لكن 13 عضواً من أعضاء اللجنة من المجلسين، اقترحوا اعتماد دستور استقلال ليبيا لعام 1951 أساساً دستورياً للانتخابات. وطالب الأعضاء 13، في بيان مشترك ليل الإثنين ـ الثلاثاء، بإحالة دستور الاستقلال إلى مجلسي النواب والدولة، باعتباره «أقصر الخيارات» لحل الأزمة الدستورية، كما طالبوا وليامز باعتماد مقترحهم، معتبرين أنه «أفضل وأقصر الخيارات عوضاً عن إرهاق واستنزاف الجهد والوقت، ونحن في وضع صعب ومصير محير».

في الأثناء، دعا عدد من أعضاء المجلس الأعلى للدولة الداعمين للحكومة المكلفة من مجلس النواب، الدبيبة، إلى «تحمل مسؤولياته الأخلاقية والقانونية بالإسراع في تسليم مقار الحكومة السابقة للحكومة الليبية بشكل سلس اقتداء بسلفه وبما يُعزز قيمة التداول السلمي على السلطة»، وذلك في بيان مشترك صدر عنه ليل الإثنين. وأكد هؤلاء انتهاء المدة الزمنية لخريطة الطريق «الأمر الذي يجعل من حكومة الوحدة الوطنية منتهية الولاية بالضرورة»، مطالبين البعثة الأممية والمجتمع الدولي بضرورة الاعتراف بولاية الحكومة المكلفة من مجلس النواب برئاسة فتحي باشاغا، «على كامل تراب الوطن، كونها الحكومة الشرعية المنبثقة عن الأجسام الرسمية المنتخبة». وفيما أكد الأعضاء على متابعتهم لنتائج جولات المسار الدستوري التي انعقدت في القاهرة، وأضاف شمس أبادي، وفق ما أوردت وكالة «تسنيم» الإيرانية، أن الاعتقالات جرت قبل فترة، والملف «في مرحلة التحقيقات التمهيدية، وستصدر لائحة الاتهام قريباً، ويرسل الملف إلى المحكمة». وتابع: «القبض على عملاء الموساد جاء في عملية استخبارتية معقدة بعد 8 أشهر من الرصد الدقيق للأهداف الأمنية»، كاشفاً أن «مة وثائق ومستندات كثيرة جمعت ضدهم، لدرجة أنه عندما صدر قرار اعتقال المتهمين لم يعترضوا على ذلك». إلى ذلك، نقلت وكالة «إرنا» عن شمس أبادي، قوله إن أعضاء الشبكة كانوا في محافظات مختلفة، فضلاً عن محافظة سيستان وبلوشستان.

(العربي الجديد، أسوشييتد برس، رويترز، فرانس برس)

باشاغا في لندن

وصل رئيس الحكومة المكلّفة من البرلمان فتحي باشاغا (الصورة) أمس إلى لندن للقاء برلمانيين بريطانيين. وكتب باشاغا على تويتر: «تطلع لمناقشة خريطة الطريق نحو التعافي التي اطلقتها مع اعضاء البرلمان في المملكة المتحدة»، وذلك بعد اقتراحه الاثنين خريطة للحل من 3 بنود تشمل «انتخابات حرة ونزيهة»، «السلام والأمن والاستقرار»، و«الإزدهار الاقتصادي»، مستحدثاً منصب «المنسق السامي للشؤون الانتخابات والناخبين».

الأوضاع العسكرية في العاصمة طرابلس، والمناطق المحيطة بها، والإجراءات المتخذة من قبل رئاسة الأركان العامة، بشأن متابعة عمل المناطق العسكرية، ومدى انضباطها والتزامها بتنفيذ التعليمات الصادرة لها من رئاسة الأركان العامة. وبحسب المكتب الإعلامي برئاسة الوزراء، فقد أصدر الدبيبة تعليماته، «بضرورة متابعة العمل في كافة الوحدات العسكرية، وعدم قيامها بأي تحركات عسكرية مهما كانت دون تعليمات من رئاسة الأركان العامة، وضرورة المحافظة على أمن العاصمة وسلامة سكانها»، وذلك بعد ليلة شهدت انتشاراً عسكرياً مكثفاً لوحدات ومجموعات مسلحة موالية لحكومة الوحدة. وكانت طرابلس، على موعد ليل الإثنين ـ الثلاثاء، مع انتشار واستنفار عسكري مسلّح، من دون أن يترافق مع إعلانات عسكرية. وأكد شهود عيان لـ«العربي الجديد»، أن الطرقات الرئيسية شهدت تكثيفاً لحواجز التفتيش، فيما تجولت عشرات الآليات والسيارات العسكرية في أرتال داخل الأحياء الرئيسية، لاسيما حيّ طريق السكة حيث مقر الحكومة. وأكد الشهود أن سيارات المسلحين حملت شارة «قوة حماية الدستور»، المسمى الذي تعمل تحته المجموعات المسلحة الموالية لحكومة الوحدة. ونقلت قناة «فبراير» المقربة من حكومة الوحدة، بثّاً مباشراً للتحركات المسلحة، قالت إنها «استعراض عسكري لقوة الدفاع عن العاصمة»، ولـ«انتشار لأرتال قوة الدفاع عن العاصمة لحفظ الأمن والاستقرار».

يذكر أن الحكومة المكلفة من مجلس النواب، قد حاولت أكثر من مرة منذ تكليف باشاغا في فبراير الماضي، ونيلها الثقة في مارس/آذار، من دخول العاصمة بالقوة، ما أدى إلى اشتباكات مسلحة بين الجماعات المسلحة الموالية لكل من هذه الحكومة وحكومة الدبيبة.

وتعليقاً على المشهد الليبي المتعثر، رأى الصحافي الليبي سالم الورفلي، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن حكومة الدبيبة فضلت إظهار موقفها من انتهاء أجل خريطة الطريق من خلال الانتشار العسكري وسط العاصمة طرابلس «ولسان حالها يؤكد تمسكها بالبقاء في السلطة». ويشير ذلك، برأيه، إلى «استمرار حالة الاستقطاب السياسي الحاد». وأعرب عن اعتقاده بأن «الأوضاع ستسير نحو الجمود في انتظار ما سيسفر عنه لقاء المشري وصالح».

رسائل متناقضة من قادة المجلس الانتقالي الجنوبي

حمل اليوم الاول من اعمال الدورة الخامسة للجمعية الوطنية للمجلس الانتقالي الجنوبي، التي انطلقت في العاصمة اليمنية المؤقتة عدن، امس الثلاثاء وتنتهي اليوم الاربعاء، رسائل متناقضة وتهديدات مبطنة اطلقها قادة المجلس. وبدت كلمة رئيس الجمعية الوطنية الجنوبية احمد سعيد بن بريك اعلى سقفاً، في مقابل تصريحات رئيس المجلس الانتقالي الجنوبي عيدروس الزبيدي، والذي يشغل ايضا منصب نائب رئيس المجلس القيادة اليمني المشكل حديثاً بناء على مخرجات مشاورات الرياض. وتراوحت التصريحات بين التصعيد والتهديدات المبطنة وبين التاكيد على الشراكة ووحدة الصف لمواجهة المرحلة والتحديات على الارض جنوباً وشمالاً.

وعلم «العربي الجديد» ان الزبيدي القى خطابين؛ الاول مجهز مسبقاً وتم نقله على التلفزيون ونشره على موقع المجلس الانتقالي، والثاني غير رسمي مُنع نقله عبر وسائل الإعلام. وقال بعض الحاضرين ممن استمعوا لخطاب الزبيدي الثاني إنه كان واقعياً في جزء منه، فيما يخص التطورات والشراكات على الأرض ومواقف الدول الإقليمية والدولية. ووفق بعض الحاضرين، فإن الزبيدي كان متشدداً في عدد من الملفات، خصوصاً الأمنية والعسكرية، وملفات أخرى قد تشكل تعارضاً مع أهداف مجلس القيادة الرئاسي الذي يُعتبر الزبيدي أحد أعضائه.

أما في الخطاب المنشور، فقال الزبيدي إن «المكتسبات الوطنية الجنوبية محمية بإرادة الشعب ووحدة الموقف، مع الإصرار على تحقيق ما بدأ العمل عليه منذ عقود سلماً وحرباً وفق مختلف الظروف التي مرت». وأشار إلى أن التحديات الماثلة أمام دول التحالف هي تحديات ماثلة أمام الجنوبيين أيضاً، بما فيها الاشتراك معهم في مواجهتها ومعالجتها ووضع الحلول المناسبة لها. وأكد أن «اتفاق الرياض (الموقع في 2019 بين الحكومة اليمنية والمجلس الانتقالي الجنوبي) لا تزال مضامينه ثابتة».

وقال إن القوى والمكونات والنخب السياسية في مشاورات الرياض التي رعتها دول مجلس التعاون الخليجي أجمعت «على ضرورة معالجة مؤسسة الرئاسة وإجراء إصلاح جذري في هياكل الدولة، وإعادة النظر في كثير من الملفات كمخرجات معلنة كأن في طليعتها إدراج قضية شعب الجنوب في أجندة المفاوضات ووقف الحرب ووضع إطار تفاوضي خاص لها في عملية السلام الشاملة التي تقودها الأمم المتحدة، وكذلك الإقرار بحق الجنوب في تقرير مصيره وتحديد مستقبله السياسي».

وفي الوقت الذي أكد فيه الشراكة مع التحالف العربي والمجلس الرئاسي والأطراف اليمنية لتأمين كامل لأمن المنطقة «وسلامة مستقبلها السياسي والاجتماعي والاقتصادي والأمني والديني»، عاد الزبيدي ووجّه رسائل تهديد مبطنة بالقول: «سنقرر كيف يكون السلام، السلام الذي يضمن تحقيق ما حاربنا وقدمنا التضحيات من أجله، وليس السلام البعيد عن الواقع». في المقابل، فإن كلمة رئيس الجمعية الوطنية الجنوبية أحمد سعيد بن بريك كانت عالية السقف، لا سيما من خلال حديثه عن التمكن من إطاحة «رأس الأفعى ومساعده»، ما فسره كثر، بمن فيهم قيادات داخل الانتقالي، بأنه يقصد كلاً من الرئيس السابق عبد ربه منصور هادي ونائبه الجنرال علي محسن الأحمر. وقال بن بريك إن ذلك كان من أولويات المجلس الانتقالي الجنوبي، مشدّداً على أن مخرجات مشاورات الرياض، التي انتهت بتفويض هادي صلاحياته إلى مجلس قيادة رئاسي، شكّلت انتصاراً لنضال الجنوبيين.

وفي حين أكد بن بريك دعمه المجلس الرئاسي بقوله «نحن لا نريد شيئاً من مجلس الرئاسة خلال الـ8 أشهر المقبلة أو السنة غير توفير الكهرباء والماء والصحة والتعليم ودفع الرواتب»، إلا أنه عاد وقال إن الجمعية التي يترأسها ستخلق آلية وموارد لتوفير الكهرباء والماء والصحة والتعليم والنظافة ودفع الرواتب، في إشارة إلى أنه سيقوم مقام الحكومة التي شنّ عليها هجوماً.

وأضاف بن بريك «كنا نأمل بأن تتوجه قوات وقيادة المجلس نحو حشد قواها ضد العدو المشترك، وهو العدو الحوثي، لكن نلاحظ بعض الغمز واللمز الذي يثير حفيظة الجنوبيين، لكن لن يلدغ الجنوبيون مرة أخرى»، وهو ما اعتبر رسائل تهديد مبطنة لقيادة المجلس الرئاسي.

الزبيدي: نريد سلاماً يضمن تحقيق ما قدمنا التضحيات لأجله

مرور الكرام

من «هالة» إلى «نيرة»... القاتل ليس محمد رمضان

وائل قنديل

تخيل لو أن القاتل كان يمسك بلافتة مكتوب عليها ارحل، بدلاً من السكين، وتخيل أنه كان يتحرك بين الجموع هاتفاً بسقوط النظام، لا راكضاً خلف الضحية... هل كان هؤلاء المارة في الشوارع سيكونون على السلبية نفسها مكتفين بالفرجة عليه وهو يحاول أن ينحر الوطن بالهتاف المعارض ويمزق الوطن بلافتة مسيئة؟

هل كانت الشرطة ستسمح له بالتحرك خطوة واحدة باللافتة والهتاف من دون أن تطلق عليه الرصاص، أو تنهال عليه بالضرب وتفتك به قبل أن تعتقله، ثم تعلن انتماءه لجماعة إرهابية وتلقي القبض على مئات للاشتباه بهم في مشاركته الجريمة؟

الحل الأسهل والأسرع في فاجعة نحر الطالبة بجامعة المنصورة (مصر) على يد زميلها في الجامعة نفسها، في عرض الطريق وأمام أعين الناس، هو أن تتهم المجتمع وتدينه، وتتحدث عن خرابه الروحي والقيمي، وتتهمه بالمشاركة في الجريمة بالصمت والعجز والسلبية. غير أن هذا ليس كل شيء في الكارثة، إذ الأولى هنا هو محاولة الإجابة عن السؤال: من الذي أقصى المجتمع عن شؤون المجتمع؟ أو بالأحرى، من الذي جعل المجتمع ينسحب من المجتمع، ويفقد تلك المناعة الطبيعية ضد الجريمة بكل أشكالها وصورها؟ ما الذي أصاب الجمهور بالرعب من فكرة محاولة التصدي للخطأ والضرر والجريمة، أو حتى التعبير عن سخطه من تحول الشارع المصري إلى بؤرة خطر، يفكر المواطن ألف مرة كيف يجتازها من دون خسائر، ذاهبًا إلى مكتبه، أو عائدًا من جامعته أو مصنعه؟

لا أعلم كم تبلغ المسافة بين المكان الذي سالت فيه دماء الطالبة الشهيدة، بسكين زميلها الجامعي، المسكون بيقين أنه يمتلكها وأنه، وحده، الأحق والأجدر بالارتباط والزواج منها، ولو بالقوة والغصب، والمكان الذي سفكت فيه دماء الطالبة هالة أبو شعيشع، بالمدينة نفسها، في أحد نهارات يوليو/ تموز 2013 بسلاح بلطجي مسلح يهتف تحيا مصر، ويعلن عن حبه للوطن بنحر المعارضين للسلطة الجديدة؟

قد تطول المسافة أو تقصر، لكن المؤكد أننا بصدد جريمتي قتل لفتاتين بريئتين، على مرأى ومسمع من مجتمع واحد، أو شارع واحد. كانت الجرائم ترتكب في عرض الشارع فلا تعاقب عليها السلطة، أو تمنعها، بل تحرض وتكافئ عليها، ثم ترقه عن مرتكبيها بأغنيات راقصة، منتجة خصيصًا للأيادي التي تقتل بعض المجتمع حباً في الوطن، وقد سجلت وقتها أن أفدح خسائر ذلك الذي جرى في 30 يونيو/ حزيران 2013 أنه جعل مصر أقل إنسانية ونبلا.

لقد صارت الجلود أكثر سماكة، والضمائر أكثر بلادة، والبصائر تحت البيادة، بحيث لم يعد الدم يستفز بعضهم أو يهز إنسانيتهم التي كانت.

مع جريمة ذبح الطالبة «نيرة» على يد زميلها العاطفي المجرم تجد الذين كانوا يشيدون بالمجتمع ويصفقون له على دوره في قتل هالة أبو شعيشع وطالبات المنصورة 2013، ينهالون بالسياط على المجتمع نفسه الآن ويحملونه مسؤولية دماء الطالبة نيرة... ثم يلعنون محمد رمضان، باعتباره الممثل الذي يقدم فناً يحرض على هذا النوع من الجرائم، ويجعلها اعتيادية، وهذا أيضًا اختزال مخل للمأساة وتجاهل لأسبابها الجوهرية، فالشاهد أن الدراما القبيحة التي يقدمها محمد رمضان، وأي محمد رمضان آخر، هي اختيار مقصود من سلطة، تنفق عليها بسخاء وتروج لها بخطاب سياسي وإعلامي يمجد التسلط والانتهاك والتجبر والبطش، باعتبار كل ذلك من محددات القوة، قوة الوطن وقوة نظامه السياسي، وعلى المجتمع أن يتعاطى مع هذا الواقع، لكي «نبني البلد ونحميها ونكبرها ونعظمها».

تقرير

بدأت الخلافات تطاول «الحركة المدنية الديمقراطية» في مصر، عشية «الحوار الوطني»، في ظل تشكيك «التيار الحر»، برعاية «الأمن الوطني». وفيما يقود رئيس حزب «المحافظين» أكمل قرطام المهمة، يبدو أن الأمين العام السابق لجامعة الدول العربية عمرو موسى سيكون له دور

عمرو موسى في مؤتمر بنيويورك، سبتمبر 2017 (بول موريغي/Getty)

«التيار الحر» ينافس «الناصريين»

كيان موازٍ برعاية «الأمن الوطني» المصري

لا ثقة بالمعارضين

حول وجود موشرات على خلافات بين الاجهزة الامنية بشان اسلوب ادارة الحوار، المحضر في يوليو/ تموز المقبل، قال مصدر لـ«العربي الجديد» إن «الاجهزة الامنية عموماً، سواء التابعة للمخابرات او التابعة لوزارة الداخلية، لا تثق كثيراً بالشخصيات المحسوبة على المعارضة».

القاهرة ـ **العربي الجديد**

يبدو أن الخلافات بين الأجهزة الأمنية حول طريقة إدارة المشهد السياسي الداخلي في مصر، تحديداً دعوة «الحوار الوطني» التي أطلقها الرئيس عبد الفتاح السيسي في حفل «إفطار الأسرة المصرية» في 26 إبريل/ نيسان الماضي، اتخذت منحى جديداً، لا سيما مع الانشقاق الذي حدث في صفوف «الحركة المدنية الديمقراطية»، التي كانت تضم أحزاباً وشخصيات عامة، والتي كانت تمثل الطرف الآخر في معادلة الحوار مع النظام.

وبحسب ما أكدته مصادر حزبية وسياسية لـ«العربي الجديد» أخيراً، فإن رئيس حزب «المحافظين» أكمل قرطام، الذي كان جزءاً من «الحركة المدنية الديمقراطية»، دعا مجموعة من الشخصيات العامة إلى مقر حزبه الكائن بحي غاردن سيتي، وسط القاهرة، لتشكيل تحالف سياسي جديد باسم «التيار الحر». وقالت المصادر إن «تصدر مجموعة الناصريين المشهد السياسي كقوى معارضة، خصوصاً بعد حفل إفطار الأسرة المصرية الذي حضره المرشح السابق لرئاسة الجمهورية حمدين صباحي، أزعج المسؤولين بجهاز الأمن الوطني، والذي يرى في نفسه الأولى بإدارة المشهد السياسي الداخلي، وفي الوقت نفسه يتحفظ على طريقة إدارة المسؤولين بجهاز المخابرات العامة للحوار السياسي المفترض».

وأوضحت المصادر أنه «في إطار محاولات المسؤولين بالأجهزة الأمنية لتفجير الحركة المدنية الديمقراطية من الداخل، جاءت فكرة تشكيل كيان سياسي موازٍ للحركة بأيديولوجيا مختلفة عن التيار القومي الناصري، الذي يرى المسؤولون أن علاقته جيدة بالسلطة». ولفتت المصادر إلى أن «المشاورات التي يقودها رئيس حزب المحافظين أكمل قرطام، لتشكيل التيار الحر، بدأت الأسبوع الماضي، باستدعاء المرشح السابق لرئاسة الجمهورية، الأمين العام السابق لجامعة الدول العربية عمرو موسى إلى مقر الحزب، لكنه اضطر للانتظار أكثر من ساعة قبل مقابلة رئيس الحزب». وقالت المصادر إن «موسى يسعى أخيراً للظهور على الساحة بأي شكل من الأشكال عبر لعب أي دور سياسي، حتى لو كان ضد ما يؤمن به».

وأضافت المصادر أنه «في محاولة لإكساب التحالف الجديد بعض الزخم بضم الأسماء السياسية المشهورة، تحدث أكمل قرطام مع شخصيات عامة أخرى مثل وزير الخارجية السابق نبيل فهمي، لكنه لم يحصل على رد منه بعد». وكشفت أن القائمة التي تواصل معها قرطام، ضمّت رئيس النادي الأهلي السابق، رجل الأعمال محمود طاهر، الذي شدّد على عدم رغبته في المشاركة في أي نشاط سياسي. كما تم التواصل مع القيادي بحزب الوفد، عضو مجلس الشيوخ هاني سري الدين، والنائب السابق، رئيس حزب الإصلاح والتنمية محمد أنور عصمت السادات، والنائب محمد عبد العليم داوود، والناشطة السياسية إسراء عبد الفتاح. وزوجها محمد صلاح، وعضو حركة 6 إبريل أحمد ماهر، والناشط عماد جاد، والنائب إيهاب الخولي الذي يعتبر مهندس التحالف الجديد». ولفتت المصادر إلى أن «كراهية المسؤولين بالأمن الوطني، للشخصيات المحسوبة على التيار الناصري، وبينهم حمدين صباحي والمخرج خالد يوسف، والتوجس من علاقتهما الوطيدة بالدائرة المقربة من الرئيس السيسي، وعلى رأسها مدير المخابرات العامة اللواء عباس كامل، جعلتهم يدفعون باتجاه تأسيس التحالف السياسي الجديد تحت شعار الليبرالية، لمواجهة قوة الناصريين التي اكتسبوها من علاقتهم بالمخابرات العامة».

وأوضحت المصادر أن «المسؤولين بالأمن الوطني، استغلوا الخلافات التي حدثت داخل الحركة المدنية الديمقراطية التي كانت تضم الناصريين والمجموعة الأخرى التي جمعها أكمل قرطام، من أجل ضرب الحركة وتفجيرها من الداخل، وأخيراً تأسيس ما يسمى بالتيار الحر». وكان قرطام، قد كشف في تصريحات صحافية أنه «يصدد الإعلان عن تيار ليبرالي جديد يحمل اسم التيار الحر». وأضاف أن «تأسيس هذا التيار جاء بالمصادفة حينما تواصل مع عمرو موسى لمناقشته في وثيقة الإصلاحات السياسية التي أعدها الحزب وبعدها تولدت فكرة إنشاء هذا التيار الليبرالي»، مشيراً إلى أن موسى «اختار اسم التيار الحر لهذا التيار الليبرالي الجديد».

وقال رئيس حزب المحافظين إن «إيهاب الخولي هو صاحب فكرة التيار الحر، وأن رؤيته لهذا التيار في صالح الوطن، وأن الأمر يتطلب منا هذه المرة أن نخلع العباءات الحزبية ونتجرد من كل شيء إلا مصالح الوطن، وأنه لا يجوز أن يسيطر على الساحة السياسية الأحزاب اليسارية فقط، بل يجب أن يكون هناك تواجد لليبراليين».

وفي السياق، حرص موقع «الموقع» الذي تم تأسيسه برعاية العقيد أحمد شعبان، المسؤول الأول عن وسائل الإعلام بجهاز المخابرات العامة، على تضخيم مسألة الخلافات بين أعضاء الحركة المدنية. وأشار تقرير للموقع الذي يرأس تحريره محسن سميكة، محرر رئاسة الجمهورية السابق بجريدة «الأهرام»، إلى ما وصفها بـ«محاولة الوفديين تمهيد الطريق أمام استعادة حزبهم لزعامة أحزاب المعارضة في مصر، بعد سنوات طويلة فقد فيها الوفد مكانته، حينما كان يتصدر المشهد السياسي». وقال إن «الصورة الأخيرة التي رسمها حفل إفطار الأسرة المصرية للمعارضة، أوضحت تقدم الناصريين بحمدين صباحي على رأسهم بخطوات عدة عن الوفديين».

وفي السياق، قال أحد السياسيين المصريين البارزين، الذي رفض ذكر اسمه، لـ«العربي الجديد»، إن «الجميع في مصر يعلم أن الحوار الوطني المزعوم الذي دعا إليه الرئيس عبد الفتاح السيسي خلال إفطار الأسرة المصرية في إبريل/ نيسان الماضي، صورة شكلية، دعت إليها ظروف داخلية ودولية مؤقتة، ووضعت النظام في موقف يتطلب ضرورة الإيحاء بوجود حوار سياسي حول القضايا الملحة ومن بينها بيع أصول الدولة، التي طالما طالب بها صندوق النقد الدولي». وأضاف المصدر أن «جميع من قبلوا الدعوة للحوار ومن بينهم أعضاء ما يسمى التيار الناصري مثل حمدين صباحي وغيره، يعلمون جيداً أنهم جزء من هذه الصورة الشكلية، ولكنهم مضطرون للتعاطي معها لأسباب كثيرة».

وأشار المصدر إلى «التصريحات التي أطلقها رئيس الهيئة العامة للاستعلامات ونقيب الصحافيين الذي تم تعيينه أخيراً منسّقاً عاماً للحوار، في برنامجه التلفزيوني، والتي قال خلالها نصاً إنه لا هدف من الحوار أصلاً سوى أن نستمع إلى بعضنا البعض، وأن مخرجات الحوار لن تعدو كونها مجرد توصيات غير ملزمة لأحد».

يسعى عمرو موسى أخيرا للظهور على الساحة السياسية

سياسي بارز: الحوار سيؤدي لإصدار توصيات غير ملزمة

قضية

استؤنفت الاتصالات الرسمية بين الجزائر وفرنسا بعد أزمة أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، لكن ذلك لا يعني إعادة تطبيع سهلة للعلاقات بين البلدين

العلاقات الجزائرية الفرنسية

التطبيع سابق لأوانه رغم استئناف العلاقات

الجزائر ـ **عثمان لحياني**

تشهد العلاقات الجزائرية الفرنسية عودة حذرة إلى منسوبها الطبيعي، على الأقل هذا ما تفسره سلسلة الاتصالات السياسية الأخيرة بين البلدين، والمكالمات الهاتفية بين الرئيسين الجزائري والفرنسي؛ عبد المجيد تبون وإيمانويل ماكرون، على أمل تجاوز تداعيات أكبر أزمة تشهدها العلاقات بين البلدين منذ الاستقلال، وذلك منذ أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، حين أدلى ماكرون بتصريحات اعتبرتها الجزائر مسيئة إليها، ولكن الاتصالات السياسية الحالية لا تبدو كافية لتسوية الخلافات، خصوصاً في ظل متغيرات كثيرة في الداخل الجزائري، وفي السياسات والتوجهات الأخيرة للجزائر، وخسارة كبيرة لباريس لمصالحها في هذا البلد، لصالح أطراف أخرى، كالصين وتركيا وإيطاليا وروسيا.

وتُبذل باريس، منذ يناير/ كانون الثاني الماضي، جزءاً من المساعي السياسية لإصلاح الخلل الطارئ في العلاقات بين البلدين، بعد أزمة نتجت عن تصريحات الرئيس الفرنسي والتي قال فيها إن «الجزائر لم تكن أمّة قبل الاستعمار، والرئيس تبون رهين نظام عسكري». ودفع ذلك الجزائر إلى وقف الاتصالات الدبلوماسية مع باريس، واستدعاء سفيرها محمد عنتر داود للتشاور، وإغلاق مجالها الجوي أمام الطائرات العسكرية الفرنسية. وأوفدت باريس وزير الخارجية في ذلك الحين جان إيف لودريان على مرتين في يناير وإبريل/ نيسان الماضيين إلى الجزائر، كما عاد السفير الجزائري إلى باريس.

وتواصل ماكرون وتبون هاتفياً مرتين منذ أكتوبر الماضي، وذلك في إبريل بعد فوز ماكرون بولاية ثانية، ويوم السبت الماضي في 18 يونيو/ حزيران الماضي. كذلك جرى اتصال بين وزيرة الخارجية الفرنسية المعينة حديثاً، كاثرين كولونا، ونظيرها الجزائري رمطان لعمامرة، مع الكشف عن ترتيب لزيارة مرتقبة للرئيس الفرنسي إلى الجزائر قبل نهاية العام الحالي.

لكن الحديث عن تجاوز أزمة أكتوبر الماضي، وعودة العلاقات إلى طبيعتها، يبدو أمراً سابقاً لأوانه. ويرجع ذلك إلى عوامل داخلية تخصّ الجزائر في الأساس، والتي يبدو أنها حسمت توجهاتها الاستراتيجية وشراكاتها المستقبلية، من دون أن تكون فرنسا طرفاً فيها. وتجد الجزائر في تركيا والصين وإيطاليا وألمانيا وروسيا شركاء أكثر نفعاً وبراغماتية.

وإضافة إلى هذا المتغير الاقتصادي، يتدخل عامل سياسي في توجه العلاقات الجزائرية – الفرنسية. فمنذ اندلاع الحراك الشعبي في الجزائر (2019) فقدت باريس نقاط اتصال مركزية في صلب السلطة ودوائر صناعة القرار في الجزائر، بعد إطاحة أبرز الشخصيات السياسية ورجال الكارتل المالي الذين كانوا على صلة حيوية بالمصالح الفرنسية.

ومع المتغيرات السياسية المتلاحقة في الجزائر بعد الانتخابات الرئاسية تحديداً، وانتخاب الرئيس عبد المجيد تبون في ديسمبر/ كانون الأول 2019، وقع توافق بين الرئاسة والمؤسسة العسكرية على التوجه شرقاً، واستبعاد فرنسا من لائحة الشراكات السياسية والاقتصادية للجزائر. وتجسّد ذلك بوضوح من خلال إنهاء عقود شركات فرنسية كانت تدير قطاعات حيوية في الجزائر، كمطار ومبترو أنفاق العاصمة الجزائرية، وفي قطاع المياه والنفط وغيرها. ويعني ذلك أن أزمة أكتوبر الماضي التي نتجت عن التصريحات المثيرة للجدل لماكرون بشأن الجزائر، وجدت ظروفاً مهيأة لتعقيد العلاقات أكثر مما هي معقدة في الأساس. بالنسبة لباريس، فإن الظرف يفرض عليها التحول إلى حالة من «المقاومة» لإبقاء حدّ مقبول من مصالحها الاقتصادية والسياسية في الجزائر، بعد تمركز لافت لقوى تنظر إليها باريس بكثير من الريبة، تحديداً الصين وتركيا خصوصاً. ويضاف إلى ذلك التحالف الجزائري الروسي في منطقة الساحل، فضلاً عن اتحاد الجزائر من إيطاليا؛ منافسة فرنسا في المتوسط، مرتكزاً رئيسياً لها في الضفة الشمالية للمتوسط. كذلك يتدخل سياق إقليمي في تفسير المساعي الفرنسية لتسوية العلاقات مع الجزائر. فتطورات الوضع القائم دولياً وإقليمياً المرتبطة بأزمة الطاقة من جهة، والأزمة الراهنة بين الجزائر ومدريد من جهة ثانية، تعطي باريس فرصة مناسبة لضمان مصالحها من الجانب الجزائري، واستعادة مستوى من العلاقات يضمن توازناً لحاجيات فرنسا.

ويرأي المحلل السياسي علاء الدين بونجار، الذي تحدث مع «العربي الجديد»، فإن «هذا ما يفسر وجود رغبة من قبل باريس في إحداث دفع جديد في العلاقات بين البلدين بعد أزمة هي الأخطر بينهما». وأعرب عن اعتقاده بأن تصريحات ماكرون جعلت باريس تدرك أنها تجاوزت بعض الخطوط الحمراء، على اعتبار أنها أحدثت إجماعاً لدى السلطة والمعارضة ومجموع القوى الجزائرية برفضها. وأضاف بونجار أن باريس «قدمت اعتذاراتها السياسية بشكل ما، لأن هناك معطيات مهمة يمكن أن تضع الجزائر في صلب التوازنات في الوقت الراهن، لا سيما في ما يتعلق بأزمة الطاقة». ولفت المحلل السياسي نفسه إلى أن «الجزائر، كما باريس، ترغب بدورها في تحقيق مكاسب سياسية لصالحها، ومطالب جيوسياسية وحيوية لها، ما يجعل حلّ كل المشكلات بين البلدين بثمن». لكن بونجار أشار إلى معطيات سياسية تخصّ الداخل الفرنسي قد تؤثر على مسار العلاقات، منبهاً إلى أن «إعادة انتخاب ماكرون بنسبة غير مطمئنة وخسارته للأغلبية النيابية (في الانتخابات التشريعية التي حصلت دورتها الثانية في 19 يونيو الحالي)، ستكبّل أي تحركات فرنسية في اتجاه الجزائر، خصوصاً مع وجود كتل يمينية لا ترتاح للعلاقات مع الجزائر». ورأى بونجار «ضرورة انتظار اللقاء المرتقب بين ماكرون وتبون في الجزائر أو في باريس لمعرفة الاتجاهات الكبرى للعلاقات، خصوصاً أن هناك الكثير من الملفات العالقة، أبرزها ملف الذاكرة».

من جهته، قال عضو لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان الجزائري، والنائب عن الجالية الجزائرية في فرنسا، عبد الوهاب يعقوبي، لـ«العربي الجديد»، إن هناك معطيات سياسية واجتماعية، بحكم وجود جالية جزائرية كبيرة في فرنسا، تفرض في الغالب مستوى من العلاقات والتواصل السياسي. مع ذلك، فإن تجاوز تداعيات أزمة أكتوبر الماضي ليس بالأمر السهل، خصوصاً أن تصريحات ماكرون بحق الجزائر سبّبت جرحاً كبيراً لكرامة الجزائريين، على حد وصفه.

جزائريون يرفعون شعارات معارضة لفرنسا خلال تظاهرة في الجزائر، إبريل 2021 (رياض كرامدي/فرانس برس)

شرق غرب

عودة الرحلات الجوية من الشارقة إلى سورية

وصلت أمس الثلاثاء إلى مطار اللاذقية أول رحلة طيران إلى سورية قادمة من مطار الشارقة في الإمارات منذ سنوات. وحطّت الرحلة في مطار اللاذقية بسبب الأضرار التي كان تعرض لها مطار دمشق أخيراً جراء قصف إسرائيلي. وأعلنت وزارة النقل في حكومة النظام السورية عن وصول الرحلة، فيما ذكرت مصادر إعلامية تابعة للنظام أن الرحلة حملت 151 مسافراً على متن طائرة من شركة أجنحة الشام.

(العربي الجديد)

عقوبات الإعدام في ميانمار قد تشكل جرائم حرب

حذرت الأمم المتحدة، أمس الثلاثاء، من أن تشكل عقوبات الإعدام الصادرة في ميانمار بحق 4 أشخاص معارضين للطغمة العسكرية الحاكمة، في 3 يونيو/ حزيران الحالي، جريمة حرب. وقال نيكولاس كومجيان، رئيس الآلية الأممية للتحقيق المستقل في ميانمار، إن المنظمة «تتابع طرق تنفيذ عقوبات القتل الصادرة عن الطغمة العسكرية الانقلابية في ميانمار عقب المحاكمات غير الشفافة»، مضيفاً أن المعطيات تشير إلى أن الحقوق الأساسية للمحكومين تعرضت للانتهاك، وأن إصدار حكم السجن أو القتل في مثل هذه الحالات قد يشكل جريمة حرب.

(الأناضول)

مجازر ممنهجة في مالي

قتل أكثر من 130 مدنياً في وسط مالي خلال الأيام الأخيرة، بهجمات اتّهمت الحكومة كتيبة «ماسينا» بزعامة الداعية أمادو كوفا، والمرتبطة بتنظيم «القاعدة»، بارتكابها. وأكد نواب محليون حدوث مجازر ممنهجة ارتكبها مسلحون في بلدة دياإساغو وفي قريتي دياوليي وديساغو في وسط مالي، فيما أعلن رئيس المجلس العسكري المالي الكولونيل أسيمي غوتا (الصورة) الحداد الوطني. من جهته، دان مجلس الأمن الدولي الهجوم على بعثة الأمم المتحدة في مالي الأحد الماضي في كيدال، ما أسفر عن مقتل أحد أفراد حفظ السلام من غينيا.

(الأناضول، فرانس برس)

بلجيكا: إعادة نساء وأطفال من سورية

أعلنت السلطات القضائية في بلجيكا أمس الثلاثاء أنها أعادت 6 نساء بلجيكيات كن محتجزات في سورية للاشتباه في صلتهن بـ«داعش»، إضافة إلى 16 طفلاً. وقال مكتب المدعي العام الفيدرالي إن تلك ثاني عملية إعادة إلى الوطن بعد عملية أولى تمت في يوليو/ تموز 2021.

(أسوشييتد برس)

قوة لـ«إيكواس» في غينيا بيساو

بدأت المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس) أول من أمس الإثنين نشر قوة عسكرية لها في غينيا بيساو لإرساء الاستقرار في هذا البلد الذي نجا رئيسه عمر سيسوكو إمبالو (الصورة) في فبراير/ شباط الماضي من محاولة انقلاب. وقالت «إيكواس» إن «البعثة تتألف من حوالي 600 عسكري من نيجيريا والسنغال وساحل العاج وغانا، وولايتها سنة قابلة للتجديد»، مضيفة أنها «ستغطي البلاد بأسرها».

(فرانس برس)

متابعة

تونس: سلطة قيس سعيد عاجزة عن الترويج لدستورها

بدأت مرحلة ما بعد تسلم الرئيس التونسي قيس سعيد مسودة الدستور، عبر فتح باب المشاركة في حملة الاستفتاء عليه، والمقرر في 25 يوليو المقبل

تونس ـ **آدم يوسف**

شرعت هيئة الانتخابات، أمس الثلاثاء، في قبول إيداع تصاريح المشاركة في حملة الاستفتاء، المقرر في 25 يوليو/ تموز المقبل، وذلك حتى 27 يونيو/ حزيران المقبل، مع تأجيل تحديد الموقف من الدستور الذي لم يُجهز بعد للنشر، فيما تتواصل دعوات المعارضين لمقاطعة الاستفتاء. وحصرت هيئة الانتخابات قبول المشاركين في مقرها المركزي في العاصمة، بسبب عدم تمكنها من تشكيل المكاتب الجهوية داخل تونس وخارجها، بسبب مقاطعة القضاة واستعجال آجال الاستفتاء المضغوطة على المرشحين.

وأفسح الرئيس قيس سعيد، في المرسوم الرئاسي الخاص بالاستفتاء، المجال أمام هيئة الانتخابات لاتخاذ قرارها تجاه قبول المشاركين ورفضهم في الحملة، في وقت قررت الهيئة تخصيص يومين أمام المشاركين المقبولين لتحديد موقفهم من الدستور. وحدد سعيد تاريخ 30 يونيو الحالي كآخر موعد لنشر مشروع الدستور المعروض على الاستفتاء، فيما حددت هيئة الانتخابات يومي 1 و2 يوليو المقبل للتصريح بموقفها، سواء برفض الدستور أو الموافقة عليه.

في السياق، اعتبر سعيّد، أمس، أن «الدستور لن يتحدث عن دولة دينها الإسلام، وإنما ستتحدث عن أمة دينها الإسلام، وسنعمل على تحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية في الدستور الجديد». وأشار إلى أنه «من المهم أن تكون الأساسية والسلطة للشعب والبقية وظائف وليست سلطات، وهي وظيفة تشريعية ووظيفة تنفيذية ووظيفة قضائية»، مشدداً على أنه «سيعمل على الفصل بين هذه الوظائف». وجاء تصريح سعيد خلال وجوده في مطار تونس قرطاج الدولي، بمناسبة انطلاق أول رحلة للحجاج إلى مكة.

وتزايد حجم دعوات مقاطعة الاستفتاء، إذ دعا رئيس حركة النهضة راشد الغنوشي إلى مقاطعة الاستفتاء، معتبراً أن الطريق الذي يمضي فيه قيس سعيد مسدود. وقال الغنوشي، في مقابلة مع قناة «الجزيرة» أمس، إن «سعيد يدعو لما يسميها جمهورية جديدة بإرادة فردية تجمع السلطات في يد حاكم مطلق»، مضيفاً أن «الدساتير لا تُكتب على عجل وإنما على نار هادئة».

بدوره، أعلن الأمين العام لاتحاد الشغل نور الدين الطبوبي، أمس، أن هياكل الاتحاد ومؤسساته ستقرر موقفها من مسألة المشاركة في الاستفتاء، مشيراً إلى أنه «تقنياً من المؤسف أيضاً حصر تقديم التصريح بالمشاركة في الهيئة المركزية، فأي حزب أو هيئة أو مواطن موجود في أي جهة في البلاد عليه التنقل نحو العاصمة لتقديم طلبه وفي ذلك جور كبير». وتابع معطر أنه «بحسب قرار الهيئة فإنه بدءاً من 3 يوليو تنطلق فترة حملة الاستفتاء وسيمنع على الخبراء في القانون الدستوري والقانون العام والمختصين، ممن لا يرغبون في المشاركة في حملة الاستفتاء، من الإدلاء بآرائهم عبر وسائل الإعلام، وبالتالي سيحرم الرأي من تشكيل فكرة واضحة عن الدستور الجديد».

وتسلم الرئيس التونسي، أول من أمس الاثنين، مسودة الدستور الجديد من قبل رئيس اللجنة الاستشارية من أجل بناء جمهورية جديدة، العميد صادق بلعيد، حسب ما أعلنت الرئاسة التونسية، مشيرة إلى أن سعيد أكد خلال اللقاء «على أن مشروع الدستور ليس نهائياً وعلى أن بعض فصوله قابلة للمراجعة ومزيد التفكير».

وأفادت تقارير إعلامية متطابقة بأن المشاركين في «الحوار الوطني» الذي دعا إليه سعيد من 4 حتى 18 يونيو الحالي لم يطلعوا على الصياغة النهائية لمسودة مشروع الدستور التي تم تسليمها لسعيد. وذكرت أن رئيس اللجنة الاقتصادية العميد إبراهيم بودربالة لم يطلع بدوره على النسخة النهائية، كما لم توزع نسخ على أحد من المشاركين. ويجرى التصويت على الاستفتاء داخل تونس في 25 يوليو، بينما يصوّت التونسيون في الخارج في أيام 23 و24 و25 يوليو. ويتم الإعلان عن النتائج الأولية للاستفتاء في موعد أقصاه 28 يوليو، على أن تتولى الهيئة التصريح بالنتائج النهائية في أجل لا يتجاوز 28 أغسطس المقبل.

دعا الغنوشي للمقاطعة: الدساتير لا تُكتب على عجل

سعيد في مطار تونس قرطاج الدولي، أمس (ياسين قالدي/ الأناضول)

رصد

«تحرير الشام» على تخوم عفرين: اختلاق ذرائع للتوسع

ارسلت «هيئة تحرير الشام» ارتالاً عسكرية باتجاه منطقة عفرين، حيث تحاول اختلاق الحجج للدخول إلى مناطق الجيش التابع للمعارضة

عفرين (شمال سورية) ـ **عدنان الإمام**

يسود التوتر شمال غربي سورية، بعد عودة الأرتال العسكرية التابعة لـ«هيئة تحرير الشام» (جبهة النصرة سابقاً) إلى منطقة عفرين في ريف حلب الشمالي الغربي والخاضعة لسيطرة المعارضة السورية، التي شهدت اقتتالاً بين عدد من فصائلها أخيراً، وهو ما يعد ثغرة كبيرة يمكن أن تتسلل «الهيئة» من خلالها إلى ريف حلب الشمالي.

وتتذرع «الهيئة» في تحشيداتها بعدم إطلاق فصيل «الجبهة الشامية» سراح قيادي في فصيل «أحرار الشام» يُدعى أبو دجانة الكردي، كان قد أسر خلال الاقتتال الدامي الذي جرى بين الفصيلين السبت الماضي، وانتهى عقب اتفاق أبرم يوم الأحد الماضي. وكانت جهود الوساطة لإيقاف الاقتتال قد تكللت باتفاق الأحد قضى بعودة الأوضاع إلى ما كانت عليه، وانسحاب «هيئة تحرير الشام» من مواقع داخل منطقة عفرين كانت سيطرت عليها في مؤازرة لفصيل «أحرار الشام».

وكانت الهيئة قد سيطرت على قرى عدة في ريف عفرين الشرقي من بينها البساوطة وبيجندريس والمحمدية والغزاوية وقرزيحل وعين دارة، وذلك عقب اشتباكات مع الفصائل الموجودة في المنطقة، مثل «الجبهة الشامية» و«فيلق الشام».

لكن «هيئة تحرير الشام» عادت وأرسلت أرتالاً مدججة بالسلاحين المتوسط والثقيل، فجر أمس الثلاثاء من إدلب، باتجاه منطقة غصن الزيتون والتي تضم عفرين وريفها، في ضغط واضح على الفصائل التي تسيطر على المنطقة للرضوخ لمطلبها بإطلاق سراح الكردي. إلا أن هذه الفصائل تشترط انسحاب حركة «أحرار الشام» من النقاط التي سيطرت عليها أخيراً من أجل إطلاق سراح أسرى الحركة لديها.

وخرجت أمس الثلاثاء تظاهرات شعبية في منطقة عفرين منددة بـ«هيئة البغي والإجرام»، وفق ما كُتب على لافتات رفعها المتظاهرون الذين اعتبروا الهيئة «عدوة للثورة». وذكرت مصادر في «الفيلق الثالث»، في حديث مع «العربي الجديد»، أن «الجبهة الشامية» بدأت بتحصين مداخل منطقة عفرين تحسباً لأي هجوم محتمل من قبل «هيئة تحرير الشام» على المنطقة والعودة إلى القرى التي انسحبت منها نتيجة الاتفاق السابق. ويضم الفيلق الثالث التابع للجيش الوطني ستة فصائل هي: «الجبهة الشامية»، «جيش الإسلام»، «فيلق المجد»، «لواء السلام»، «فرقة السلطان ملك شاه» و«الفرقة 51».

وأوضحت المصادر أن «هيئة تحرير الشام تحاول اختلاق الحجج للدخول إلى مناطق الجيش الوطني التابع للمعارضة في ريف حلب وفرض سيطرة كاملة عليها لتوسيع إمارتها»، مؤكدةً أن «هذا الجيش لن يسمح للهيئة بالسيطرة على أي منطقة تابعة له». وتشي الأحداث المتلاحقة بأن منطقة غصن الزيتون (عفرين وريفها) مفتوحة على كل الاحتمالات، حيث يمكن أن تختلط الأوراق بين وقت وآخر.

وفي السياق، ذكر الناشط الإعلامي المقيم في شمال سورية، زين يوسف، في حديث مع «العربي الجديد»، أنه «باتت لهيئة تحرير الشام نقاط تماس مباشرة مع الوحدات الكردية المتمركزة في شمال حلب، بعد سيطرتها على العديد من القرى في ريف عفرين». وأضاف: «كنا نتمنى أن تكون الأرتال الضخمة التي جاءت من إدلب إلى منطقة عفرين موجهة صوب قوات النظام في ريف إدلب الجنوبي لاستعادة مدن سيطرت عليها هذه القوات في عام 2020 وشُرّدت أهلها». من جهته، اعتبر مدير وحدة تحليل السياسات في مركز «الحوار السوري» للدراسات، محمد سالم، في حديث مع «العربي الجديد»، أن «هيئة تحرير الشام تطمح إلى الامتداد لمناطق غصن الزيتون ودرع الفرات في ريف حلب الشمالي». وأضاف «يبدو أن هناك من يستفيد من ذلك لتوظيف الهيئة في إدارة الفصائل والخلافات بينها». غير أنه رأى أن الهيئة «لن تنجح في ذلك في المدى القريب»، موضحاً أن «هناك هوامش متروكة للهيئة تتحرك فيها، وهي تحاول توسعة هذه الهوامش ويمكن أن تنجح، ولكن بشكل محدود».

من جانبه، أشار مصدر عسكري في المعارضة، في حديث مع «العربي الجديد»، إلى أن «هناك أشياء غير منطقية في الشمال السوري الخاضع للنفوذ التركي»، متسائلاً «ما مصلحة تركيا في بقاء المنطقة مفككة أمنياً وعسكرياً وهي تستطيع تنظيمها في يوم واحد فقط». وتابع «هذا السؤال بلا إجابة على الرغم من مرور سنوات على السيطرة التركية على ريف حلب الشمالي». وأعرب المصدر، وهو أحد الضباط المنشقين عن قوات النظام، عن اعتقاده بأن «هيئة تحرير الشام لا يمكنها السيطرة على مناطق الجيش الوطني إلا إذا كانت هناك رغبة تركية في ذلك»، مضيفاً «هناك رفض شعبي كبير وكذلك من أغلب فصائل الجيش الوطني، لأي حضور للهيئة في الشمال السوري».

«الجبهة الشامية» بدأت بتحصين مداخل منطقة عفرين

قضية

تتجه إسرائيل لانتخابات خامسة في أقل من أربعة أعوام، وسط تشظي الساحة الحزبية وكذلك اليمين، في أزمة سياسية كان مفجرها الأساس رئيس الحكومة السابق بنيامين نتنياهو، وقد أدامت الكراهية لشخصه من عمر الأزمة

الانتخابات الإسرائيلية الخامسة [1]

الأزمة السياسية أشعلها نتنياهو وأدامتها الكراهية لشخصه

القدس المحتلة ـ **نضال محمد وتد**

تبدو الأزمة السياسية والحزبية التي تعصف بإسرائيل، وكأنها بدأت منذ دهر من السنين بسبب خلافات عقائدية وتناقضات دينية واجتماعية متأصلة في المجتمع الإسرائيلي، غير أن واقعها وجذورها مغايرة كلياً. فهي في الواقع أزمة بدأت بقرار من رئيس الحكومة حتى العام الماضي، بنيامين نتنياهو، للهروب إلى الأمام من محاكمته بتهم الفساد والرشاوى، عندما أعلن في 26 ديسمبر/كانون الأول من العام 2018 حل حكومته الرابعة. وغذّى الأزمة العداء الشخصي وتصفية الحسابات مع نتنياهو من قبل من بدأوا طريقهم ومشوارهم السياسي في إسرائيل قبل ثلاثة عقود مساعدين له، بعد انتصاره الأول على زعيم حزب العمل التاريخي، شمعون بيريس، في الانتخابات المباشرة عام 1995، بعد اغتيال رئيس الوزراء الأسبق إسحق رابين على يد يغئال عمير، الطالب في جامعة بار إيلان المحسوبة على التيار الديني الصهيوني.

خلفيات قرار نتنياهو بالذهاب للانتخابات

فقد جاء قرار نتنياهو في 26 ديسمبر للاتجاه لانتخابات جديدة، بعد أن كان ائتلافه الحكومي قد شهد أول أزمة جدية مع حليفه التاريخي، أفيغدور ليبرمان، الذي كان زعيماً لحزب «إسرائيل بيتينو»، والذي انسحب من الائتلاف الحكومي في نوفمبر/تشرين الثاني من العام نفسه على أثر خلافات مع نتنياهو. لكن القرار انطلق بالأساس من دوافع نتنياهو الشخصية، على الرغم من أن ائتلافه المذكور كان قد بدأ يواجه تصدعات. ويتعلق الأمر بقرار الشرطة الإسرائيلية والنيابة العامة، فتح تحقيقات جنائية ضد نتنياهو وزوجته (سارة) في سلسلة من فضائح الفساد والرشاوى، بدءاً من تلقيه وزوجته هدايا من جملة من الأثرياء خلافاً للقانون، مروراً بمحاولات إبرام صفقة مع ناشر «يديعوت أحرونوت»، نوني موزيس، تقوم على إقناع مالك صحيفة «يسرائيل هيوم»، شيلدون إدلسون، بعدم إصدار ملحق أسبوعي مجاني كي لا يضر بمصالح «يديعوت أحرونوت» المالية، فضلاً عن محاولات لإبرام صفقات مشابهة مع مالك موقع «والاه» في ذلك الوقت، أرنون ميلتشين، الذي كان يملك أيضاً شركة «بيزك» للاتصالات الأرضية، وشبهات بشأن تورطه واحد أقربائه في صفقة للغواصات مع ألمانيا.

واستغل نتنياهو المعركة الانتخابية التي جرت في التاسع من إبريل/نيسان 2019، من أجل تقويض شرعية الشرطة والنيابة العامة تحت شعار «لن يكون شيء لأنني لم أفعل شيئاً»، وخاض معركة انتخابات تحريضية ضد خصومه، لم يتورع فيها عن شيء. لكن نتائج هذه الانتخابات، تمخضت عن حالة من التعادل بين معسكر نتنياهو ومعسكر خصومه، واستحالة تشكيل ائتلاف حكومي بعد أن انتقل ليبرمان إلى المعسكر المناهض ووضع «فيتو» على أي حكومة برئاسة نتنياهو.

ومع أن حزب نتنياهو كان متفوّقاً عددياً على باقي الأحزاب، فضلاً عن حصول معسكر اليمين عموماً على أكثر من 60 مقعداً في تلك الانتخابات من أصل 120، إلا أن قرار ليبرمان فرض على نتنياهو، الذي كان رئيس حكومة تصريف أعمال، حل الكنيست والإعلان مجدداً عن انتخابات جديدة في 17 سبتمبر/أيلول من عام 2019.

كرّست الانتخابات الثانية خلال العام نفسه النتائج نفسها، مع تراجع معسكر نتنياهو إلى 55 مقعداً، فيما حصل معسكر ما سُمي بالوسط واليسار، من دون القائمة المشتركة للأحزاب العربية قبل انشقاقها، على 44 مقعداً. وكرر ليبرمان الذي زادت قوته إلى 8 مقاعد، الموقف المعارض ذاته لتشكيل حكومة مع نتنياهو، بينما كانت أحزاب القائمة المشتركة لا تزال خارج صورة التحالفات على الرغم من حصولها على 13 مقعداً.

واضطرت إسرائيل للذهاب لانتخابات ثالثة لعدم قدرتها على الحسم وعدم تمكن نجم السياسة الإسرائيلية الجديد حينها، الجنرال بني غانتس، الذي تحالف مع زعيم حزب «يمش عتيد» يئير لبيد في قائمة مشتركة باسم «كاحول لفان»، من أن يكون بديلاً يجذب أحزاب الحريديم واليمين الأخرى لحكومة يمين جديدة، من دون نتنياهو، بما في ذلك نفتالي بينت الذي كان حزبه «يمينا» حاز 7 مقاعد.

واتجهت إسرائيل في الثاني من مارس 2020، لانتخابات ثالثة، من دون أن يبدو في الأفق أمل بفوز خصوم نتنياهو عليه، أو تمكن الأخير ومعسكره من تأمين أغلبية 61 مقعداً لتشكيل حكومة. لكن هذه الانتخابات كانت مصحوبة هذه المرة بخطوة غير مسبوقة، عندما أعلن رئيس القائمة المشتركة للأحزاب العربية، أيمن عودة، في مقابلة مع صحيفة «يديعوت أحرونوت»، قبيل الانتخابات، بأنه سيكون مستعداً للمشاركة في ائتلاف حكومي بشكله الوسط واليسار في إسرائيل، من دام الهدف الأساسي إزاحة نتنياهو من الحكم، إذا كانت الأحزاب الصهيونية تقبل بمشاركة حزب عربي غير صهيوني في الحكومة، أو بدعم الغرب للحكومة من الخارج، على غرار ما حدث خلال حكومة رابين عشية التصويت على اتفاقيات أوسلو عام 1993.

تمخضت الانتخابات المعادة للمرة الثالثة من دون تشكيل حكومة بديلة لنتنياهو أو تشكيل الأخير لحكومة يمينية، عن نتائج بدت مشجعة لجهة إسقاط نتنياهو. وتعزّز ذلك بعد أن أوصت القائمة المشتركة (والتي ضمت في صفوفها حتى ذلك الوقت أيضاً القائمة العربية الموحدة للحركة الإسلامية بقيادة منصور عباس) لدى الرئيس الإسرائيلي بتكليف غانتس بتشكيل حكومة جديدة، على الرغم من أنه لم يكن ينف احتمالية التحالف مع نتنياهو، وعلى الرغم من تأييده صفقة القرن (خطة الإصلاحات الأميركية لتصفية القضية الفلسطينية).

انقلاب نتنياهو على غانتس

حصل الليكود بقيادة نتنياهو في الانتخابات الثالثة على 36 مقعداً، فيما حصل تحالف غانتس-لبيد، «كاحول لفان»، على 33 مقعداً. لكن غانتس الذي حظي بتوصية من القائمة المشتركة لتشكيل حكومة جديدة، لم يتمكن من تشكيل حكومة ائتلاف بدون الليكود. وفي خطوة مفاجئة، انقلب على المعسكر المناهض لنتنياهو، وخاض مفاوضات سرية مع الأخير تمخّضت عن تشكيل حكومة وحدة وطنية معه تم من أجلها أيضاً تغيير قانون أساسي متعلق بالحكومة الإسرائيلية، واستحداث منصب رئيس حكومة بديل، والاتفاق على التناوب على رئاسة الحكومة بين نتنياهو وغانتس. إلا أن نتنياهو بعد عام تقريباً من عمر الحكومة المشتركة، انقلب على غانتس وفضّل إسقاط الحكومة عبر عدم تمرير ميزانية للدولة على أن يسلم مقاليد الحكم لغانتس، بحسب الاتفاقية المبرمة بينهما. صمدت حكومة نتنياهو المشتركة مع غانتس أكثر من عام بقليل، إذ حكمت بين 16 مارس 2020 و6 إبريل 2021.

الكراهية لنتنياهو تقسم اليمين

في مارس 2021، جرت الانتخابات الرابعة، فيما كانت حالة التشظي تعصف بالساحة الحزبية الإسرائيلية، مع تنامي قوة اليمين الإسرائيلي (أكثر من 80 نائباً من أصل 120 نائباً في الكنيست، لكن وسط انقسام هذا المعسكر بشكل واضح ليس على أساس المواقف السياسية والفكرية، بل بالأساس على مسألة الكراهية الشخصية لنتنياهو ممن كانوا طيلة الوقت من مؤيديه أو مؤيدي حزبه. فقد شهدت هذه الانتخابات انتقال حزب أفيغدور ليبرمان، الذي شغل في مطلع حياته السياسية وخلال حكومة نتنياهو الأولى عام 1995 منصب المدير العام لديوان الأخير، نهائياً للمعسكر المناهض لنتنياهو.

نجح بينت ولبيد في إبعاد نتنياهو عن ديوان رئاسة الحكومة (أحمد غرابلي/فرانس برس)

الأزمة انطلقت في الأساس جراء دوافع نتنياهو الشخصية

فضّل نتنياهو إسقاط الحكومة على تسليم مقاليد الحكم لغانتس

تركيبة الحكومة الأخيرة وفرت سلاحاً لنتنياهو لهدمها

تصويت على حل الكنيست

أقرّت رئاسة الكنيست، أمس، عرض مقترحي قانونين منفصلين لحل الكنيست، اليوم الأربعاء، للتصويت عليهما بالقراءة التمهيدية لبدء إجراءات حل البرلمان وتحديد موعد متفق عليه للانتخابات المقبلة. وكان الائتلاف الحكومي، برئاسة نفتالي بينت، قد أعلن عزمه على تقديم مقترح حلّ الكنيست الأسبوع المقبل، لكن يبدو أنه قرر تقديم التصويت ليصبح اليوم، لقطع الطريق أمام المعارضة بقيادة بنيامين نتنياهو التي قدمت مقترحها للتصويت اليوم.

كما أصبح بينت وشريكته السياسية على رأس حزب «يمينا» إيليت شاكيد، بشكل واضح وكلي ضد بقاء نتنياهو في الحكومة، علماً بأن الاثنين كانا بدا طريقهما في السياسة الإسرائيلية أيضاً في وظائف رفيعة في ديوان نتنياهو، بين عامي 2006 و2008. إذ شغلت شاكيد سابقاً منصب مديرة ديوان زعيم المعارضة نتنياهو، وهي التي استقدمت بينت بعد حرب لبنان الثانية (2006) للعمل معها في الأخير، قبل أن تندلع خلافات بين الاثنين وبين نتنياهو، وبدقة أكثر بعد الفيتو الذي وضعته زوجة الأخير سارة، على مواصلة عمل شاكيد وبينت مع زوجها. فاتجه الاثنان بعد ذلك لحزب «المفدال» الديني، وتمكن بينت بعد التغلب على زعيم الحزب زبولون أورليف، من إقناع قيادته بضم شاكيد للائحة الحزب، على الرغم من كونها علمانية وغير متدينة.

كذلك، انشق غدعون ساعر عن حزب الليكود، بعد خلافات شخصية مع نتنياهو، وانشق معه أيضاً اثنان ممن عملا سابقاً مع الأخير وهما تسفي هاوزر، الذي شغل منصب مدير ديوان نتنياهو، ويوعاز هندل، شكل ساعر حزباً جديداً أطلق عليه اسم «تكفاه حداشاه» (أمل جديد)، وخاض برفقة هاوزر وهندل والوزير السابق لدى نتنياهو زئيف إلكين، الانتخابات الرابعة وحصلوا على 7 مقاعد، لتتبلور بعد الانتخابات خريطة حزبية فيها ثلاثة أحزاب يمينية متطرفة هي «يسرائيل بيتينو» بقيادة ليبرمان، و«يمينا» بقيادة بينت و«تكفا حداشاه»، وتملك 20 مقعداً، لكنها ترفع شعار تغيير نتنياهو وإسقاطه من الحكم.

وعلى أثر التجربة الفاشلة لغانتس مع حكومة الوحدة مع نتنياهو، تولّدت قناعة لدى أحزاب الوسط واليمين للمرة الأولى بإمكانية تشكيل ائتلاف حكومي يضم أحزاباً حتى من أقصى اليسار ومن الأحزاب العربية (بعد انشقاق القائمة المشتركة إلى قائمتين واحدة برئاسة أيمن عودة والأخرى برئاسة منصور عباس) والذهاب لشراكة وحكومة هجينة مقابل إبعاد نتنياهو عن الحكم مهما كان الثمن.

وهكذا، تم تشكيل ائتلاف حكومي من 8 أحزاب؛ ثلاثة منها يمينة خالصة، وحزبان يعرفان كحزبي وسط هما «كاحول لفان» بقيادة غانتس، و«يش عتيد» بقيادة يئير لبيد، وحزبان من اليسار هما «العمل» و«ميرتس» وقائمة عربية هي القائمة الموحدة بقيادة منصور عباس. توافقت الأحزاب الثمانية على خطوط عريضة، أهمها الإبقاء على الوضع القائم في الضفة الغربية المحتلة وعدم إطلاق أي تحرك سياسي مقابل الفلسطينيين، من جهة، وعدم تنفيذ مخطط ضم الضفة الغربية المحتلة أو أجزاء منها للسيادة الإسرائيلية، كحل وسط بين مركبات اليمين واليسار، من جهة أخرى. واعتمد بينت وساعر وليبرمان في القبول بمشاركة حزب عربي في الائتلاف، على حقيقة إجراء نتنياهو خلال الجولات الانتخابية الثلاثة مفاوضات مع زعيم القائمة الموحدة للحركة الإسلامية منصور عباس، بعد افتضاح هذه المفاوضات، وذلك لأخذ شرعية للحكومة الهجينة الجديدة أمام الناخب الإسرائيلي. كما أنهم استفادوا من موقف القائمة المشتركة التي ظلت خارج الحكومة، من خلال توصية القائمة بقيادة أيمن عودة على يئير لبيد لتشكيل حكومة جديدة، برئاسة نفتالي بينت، وتصويت أعضاء القائمة الستة مع مرشح الائتلاف الحكومي لرئاسة الكنيست ميكي ليفي، كي يتسنى عقد الكنيست والتصويت على منح الثقة للحكومة الجديدة.

سقوط حكومة بينت - لبيد

نجحت حكومة بينت من خلال هذه التركيبة الهجينة وخرق الأخير لوعوده الانتخابية بعد تشكيل حكومة مع يئير لبيد ومع القائمة الإسلامية، للمرة الأولى في إبعاد نتنياهو عن ديوان رئاسة الحكومة. إلا أن هذه التركيبة الهجينة للحكومة وعلى الرغم من السياسة الأكثر تشدداً التي اعتمدتها؛ سواء في ملف الاستيطان أو في تكريس التقاسم الزماني في المسجد الأقصى، وبمجرد اعتمادها على حزب إسلامي وآخر يساري (متطرف بنظر الإسرائيليين) هو حزب «ميرتس»، وفرت أسساً وسلاحاً حاداً بأيدي نتنياهو لهدم هذا الائتلاف والتشكيك بشرعيته «اليهودية الصهيونية». إذ دأب على اتهام الحكومة الجديدة بشكل ممنهج ومثابر بأنها تعتمد على «الإخوان المسلمين» في إشارة لحزب منصور عباس، وبأنها تبيع الدولة لحزبه وتخضع لإملاءات القائمة المشتركة بقيادة عودة، التي لم تبذل جدياً أي خطوة لإسقاط الحكومة، بل عرقلت إسقاطها في السابق بحجة عدم رغبتها بإفساح المجال أمام نتنياهو للحكم.

لكن معول نتنياهو لهدم الحكومة تمكّن أول من أمس الاثنين من إخضاع بينت ولبيد ودفعهما لإعلان عزمهما حل الحكومة والذهاب لانتخابات مبكرة معللين ذلك برغبتهما بضمان تمديد قانون أنظمة الطوارئ الذي ينظم سريان القانون الإسرائيلي على المستوطنات والمستوطنين في الضفة الغربية، بعد فشل الائتلاف الحكومي بتمرير هذا التمديد وخسارة الحكومة لأغلبيتها في البرلمان.

تحركات لليبرمان

قالت الإذاعة الإسرائيلية، أمس الثلاثاء، إن رئاسة الكنيست رفضت مقترحاً من حزب «يسرائيل بيتينو» بقيادة أفيغدور ليبرمان (الصورة)، حول مشروع قانون يقضي بمنع شخص توجد ضده لائحة اتهامات بالفساد من خوض الانتخابات وتبوؤ منصب رئيس الحكومة بحال فوزه، وهو القانون الموجه لمنع رئيس الحكومة السابق بنيامين نتنياهو من خوض الانتخابات. وأضافت أن حزب ليبرمان يعتزم مع ذلك تقديم مقترح القانون لرئاسة الكنيست مجدداً الأسبوع المقبل.

ماكرون يبحث عن تحالف برلماني

اطلع الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون سلسلة مشاورات مع قادة الأحزاب، للبحث عن تحالف برلماني، يمكنه من تجنب سيناريوهات اسوأ بعد نتائج الانتخابات التشريعية

لم تكن مصادفةً أمس الثلاثاء، أن يكون كريستيان جاكوب، رئيس حزب «الجمهوريين»، الممثل لليمين التقليدي في فرنسا، أول الشخصيات السياسية من رؤساء الأحزاب الفرنسية، التي التقاها الرئيس إيمانويل ماكرون أمس، في قصر الإليزيه، بعد فقدان حزبه «الجمهورية إلى الأمام» (النهضة)، وتحالف «معاً» الذي يجمعه مع حركات وسطية، الأغلبية المطلقة في البرلمان، بعد الانتخابات التشريعية التي أجريت دورتها الثانية الأحد الماضي. واستمر جاكوب، أمس، بعد لقائه ماكرون، بـ«البراوغة» السياسية، أو عدم الإفصاح صراحة عن وجهة الحزب خلال المرحلة المقبلة، فيما يبحث الرئيس عن تحالفات برلمانية، تسمح له بتجاوز الأزمة السياسية التي خلّفتها الانتخابات ومعاقبة الفرنسيين له، بحصول ائتلافه على 245 مقعداً في البرلمان (من أصل 577)، ما يعني أقل بكثير من 289، العدد اللازم للحصول على الأغلبية المطلقة. ولم يوافق الرئيس الفرنسي، الذي التقى أمس عدداً من رؤساء هذه الأحزاب، على استقالة رئيسة وزرائه المعينة حديثاً إليزابيث بورن بعد فوزه بالرئاسة لولاية ثانية، وهي استقالة يقضي العرف بها بعد «التشريعيات»، بانتظار أن تختمر لديه الوجهة التي سيسلكها للمضي قدماً، والتي تتضمن سيناريوهات عدة، قد يكون أقلها ترجيحاً الإعلان عن انتخابات برلمانية مبكرة، وهو سيناريو يهدد ماكرون بمزيد من المعاقبة الشعبية. ورفض ماكرون استقالة بورن، «لتتمكن الحكومة من متابعة مهامها والتصرف في هذه الأيام»، بحسب الإليزيه. ولا يملك الائتلاف الرئاسي في فرنسا، للمرة الأولى منذ عقود، رفاهية الأغلبية المريحة أو البحث عن أصوات قليلة لتمرير أجندته الحكومية. وتتجه الأنظار إلى «الجمهوريين» الذي حصل على 61 مقعداً، ليعرف ما إذا كان في صدد «تسهيل» ولاية الرئيس الثانية، والدخول مع ماكرون وائتلافه في تحالف برلماني، يمكن الرئيس من الحصول على الأصوات اللازمة لتمرير مشاريعه. وكان جاكوب أعلن الأحد الماضي، بعد إعلان نتائج الانتخابات، أن موقف الحزب «هو البقاء في المعارضة»، لكنه عاد ولمح أمس إلى أن التحالف مع ماكرون سيكون له «ثمن». وقال جاكوب، في حديث إذاعي، إن الرئيس الفرنسي هو «من كان متغطرساً والآن يطلب المساعدة». وأضاف بعد اجتماعه مع ماكرون: «قمنا بحملتنا في المعارضة، وسنظل في المعارضة»، وأشار إلى إبلاغه الرئيس بأن إبرام أي اتفاق لتشكيل ائتلاف سيعتبره الناخبون المؤيدون لحزب الجمهوريين «خيانة».

ويجد اليمين التقليدي في فرنسا نفسه في معضلة، إذ إن التحالف مع الرئاسة، والتفاوض والمساومة على كل مشروع على حدة، يبدو مغرياً، خصوصاً للطامحين بحصة في كعكة التوزير، فيما يقف «الجمهوريون» أمام امتحان فقدانهم المزيد من التأييد الشعبي، الذي يتآكل أمام اختراق اليمين المتطرف، الذي تمكن للمرة الأولى في عهد الجمهورية الخامسة، وبنظام الأكثرية البرلماني، من الحصول على كتلة في البرلمان (أكثر من 15 مقعداً)، بحصوله على 89 مقعداً، كما أن داخل «الجمهوريين» ضغينة على ماكرون، الذي كان أنشأ حزبه «الوسطي» عبر «سرقة» وجوه من اليمين واليسار الفرنسي، فيما ينمو تيار صقوري داخل «الجمهوريين» (إريك سيوتي وغيره)، تلامس أفكاره طروحات اليمين المتطرف، لكن جاكوب الذي يتفق حزبه إلى حد كبير مع برنامج ماكرون الاقتصادي، فتح الباب أمس، أمام إبرام اتفاقات بشأن كل قضية أو مشروع على حدة، قائلاً إن الأمر في ذلك يرجع إلى ماكرون كي يخطو خطوة صوبهم، ويأخذ اقتراحاتهم محل الجد.

ماكرون يريد أن تتمكن محادثاته من «تحديد حلول بناءة ممكنة»

وكان الإليزيه أعلن في بيان أن ماكرون، الذي يسعى لتعميق التكامل بين دول الاتحاد الأوروبي ورفع سن التقاعد إلى 65 عاماً وتعظيم الاستفادة من الطاقة النووية، يريد أن تتمكن محادثاته مع المعارضة من «تحديد حلول بناءة ممكنة من أجل مصلحة الفرنسيين». ونقلت «فرانس برس» عن مسؤول في الإليزيه قوله إن «رئيس الجمهورية، بصفته ضامناً للمؤسسات، مصمم على العمل لصالح الفرنسيات والفرنسيين». وأضاف أنه «حالما لا تكون هناك أغلبية بديلة، يُطرح السؤال بشأن كيفية إجراء التحولات الضرورية للبلد. هذا هو سبب هذا الاجتماع مع القوى السياسية: الحوار والتحادث من أجل المصلحة العليا للأمة».

والتقى ماكرون أمس، جاكوب، وفابيان روسيل زعيم الحزب الشيوعي، زعيمة اليمين المتطرف مارين لوبان، أوليفييه فور (الحزب الاشتراكي)، فرانسوا بايرو (حركة «موديم» - ائتلاف معاً)، وستانيسلاس غيريني (حزب الجمهورية إلى الأمام). ولم ترشّح معلومات عن لقاء سيجمع ماكرون بزعيم حزب «فرنسا الأبية» عن اليسار الراديكالي جان لوك ميلانشون، الذي فاز تحالفه مع الاشتراكيين والخضر والشيوعيين (الاتحاد الشعبي الجديد الاجتماعي والبيئي - نوبيس) بـ131 نائباً على الأقل. وأمس، تواصل السجال داخل هذا التحالف اليساري لدخول البرلمان تحت اسم التحالف، فيما يرفض الخضر والشيوعيون والاشتراكيون ذلك، ويفضلون الدخول إلى الجمعية الوطنية بأسماء أحزابهم. ويضغط ميلانشون للبقاء تكتلاً نيابياً واحداً، وهو ما يمنح أي تكتل من هذا النوع إمكانات مالية وافرة داخل البرلمان.

ماكرون خلال لقائه كريستيان جاكوب أمس (Getty)

(العربي الجديد، فرانس برس، رويترز)

الثلاثي اليميني الذي أسقط أكثر حكومات الاستيطان تطرفاً

تسقط حكومة نفتالي بينت بأصوات 3 نواب من اليمين المتطرف، رغم أنها تبنت سياسة هي من الأكثر عنصرية وتوغلاً في اليمين والاستيطان بين حكومات الاحتلال المتعاقبة

لم تدم حكومة اليمين الإسرائيلي الحالية، التي تعتبر بشهادة كل أطياف السياسة في إسرائيل، ولا سيما من اليسار، الأكثر عنصرية وتوغلاً في اليمين والاستيطان، أكثر من عام واحد وأسبوع، حتى أعلن رئيسها نفتالي بينت، أول من أمس الأحد، قراره بحلّها بعدما فقدت حكومته ائتلافها في الكنيست. لكن المفارقة أن هذه الحكومة تسقط بأصوات ثلاثة نواب من اليمين المتطرف، من حزب رئيس الحكومة الحالي نفسه، حزب «يمينا»، الذي يمثل التيار الديني الصهيوني، والذي كان قد أعلن مراراً أن حكومته ستكون أكثر يمينية من أي حكومة سابقة، ولا سيما حكومة زعيم المعارضة الحالي وحزب «الليكود» بنيامين نتنياهو.

شيكلي... أول المنقلبين على زعيم حزبه

مغادرة شيكلي الائتلاف، ورفضه الانضمام إليه منذ اليوم الأول، أتاحت لنتنياهو، وبشكل أكثر حدة لممثلي تيار الدينية الصهيونية الاستيطاني، ممثلاً برئيس حزب «الصهيونية الدينية» بتسلئيل سموطريتش، تنظيم «وقفات» وتظاهرات أمام بيوت نواب وأعضاء في الكنيست من الائتلاف الحكومي، حيث تركزت الضغوط والجهود على عضو الكنيست عبديت سيلمان، وعضو الكنيست نير أورباخ، مع زعيم حزب «بش عتيد» يئير لبيد. لكن ممارسات شيكلي في الكنيست أثبتت أن ادعاءه كان غير صحيح، وأن أكثر ما دفعه للوقوف في وجه بينت هو أنه لم يتمكن (بما أنه تربى على قيم الصهيونية الدينية الاستيطانية التي تؤمن بالتفوق العرقي لليهود)، من أن يكون شريكاً في حكومة يشارك فيها حزب عربي إسلامي (برئاسة منصور عباس).

ومع أن شيكلي ليس مستوطناً بالمفهوم التقليدي، إذ يسكن في «كيبوتس حنتون» في الجليل، إلا أنه من أشد دعاة الاستيطان اليهودي الصهيوني في «كافة أنحاء أرض إسرائيل»، ويعتبر مسألة تعزيز الاستيطان اليهودي في الجليل وتكريس أغلبية يهودية فيه، مهمة لا تقل أهمية عن توزيع الاستيطان اليهودي الصهيوني في الضفة الغربية المحتلة.

جاء شيكلي إلى العمل السياسي الحزبي استمراراً لنشاطه في مجال التربية الدينية الصهيونية والعسكرية التي كان ضالعاً فيها بعد إنهاء خدمته العسكرية في «سرية غولاني»، ثم إدارته لإحدى كليات الإعداد العسكري، وهو حاصل على اللقب الأول في مسار خاص لعلوم «الأمن ودراسات الشرق الأوسط» بدرجة الامتياز من جامعة حيفا وكلية القيادة التكتيكية، كما حصل على ماجستير في كلية السياسة في القدس، وهو خريج برنامج إدارة الأعمال من جامعة تل أبيب.

الهدف الثاني عبديت سيلمان

ممارسة حرب نفسية ضدهم، وحتى ضد أصدقائهم والمقربين منهم ومضايقتهم أيام السبت عند توجههم لأداء الصلوات الأسبوعية، ومنعهم من دخول الكنيس. وقد أثمرت هذه الضغوط بأن قدّمت رئيسة الائتلاف الحكومي عبديت سيلمان استقالتها من الائتلاف الحكومي في إبريل/ نيسان الماضي.

ومع إعلانها الاستقالة، فقد الائتلاف الحكومي نهائياً أغلبيته البرلمانية لتتفاقم مصاعبه في إدارة دفّة الحكومة وتمرير مشاريع القوانين، حتى بعد إعلان سيلمان أنها لن تصوت ضد الحكومة، ومحاولات بينت إعادتها إلى صفوف الائتلاف، وامتناعه عن اتخاذ خطوات ضدها، مثل فصلها من الحزب وإعلانها متمردة أو تجريدها من رئاسة لجنة شؤون الصحة. وتمثل عبديت سيلمان، مثلها مثل شيكلي، الشريحة الصاعدة في مجتمع التيار الديني الصهيوني، ومن الفئة العمرية التي تراوح بين العقدين الرابع والخامس. بدأت نشاطها السياسي الحالي مع انضمامها لحزب البيت اليهودي ووضعها على لائحة مرشحي الحزب عام 2019، وانتخبت لعضوية الكنيست للمرة الأولى في انتخابات ذلك العام.

تؤيد سيلمان الاستيطان في كل «شبر من أرض إسرائيل»، والتشدد في الحفاظ على نمط يهودي ومحافظ، وإبراز الرموز اليهودية الدينية في الحيز العام، وهو ما كان سبب إعلانها في إبريل الماضي انسحابها من رئاسة الائتلاف.

فقد الائتلاف الحكومي أغلبيته البرلمانية باستقالة سيلمان

سيلمان تتحدث إلى لبيد في الكنيست، إبريل 2021 (Getty)

أورباخ يحدد المسمار الأخير بنعش الحكومة

عندما فشلت حكومة الاحتلال برئاسة بينت، قبل أسبوعين، في 6 يونيو/ حزيران الحالي، في تمديد قانون «أنظمة الطوارئ لتطبيق القانون الإسرائيلي الجنائي المدني» على المستوطنين، بمعارضة 58 نائباً للقانون (53 صوتاً منها من معسكر نتنياهو)، مقابل تأييد 52 صوتاً فقط من الائتلاف الحكومي (وامتناع ثلاثة من القائمة العربية الموحدة برئاسة منصور عباس عن التصويت، بعدما تأكد سقوط القانون)، صرخ عضو الكنيست نير أورباخ من حزب «يمينا»، الذي يشغل أيضاً منصب رئيس لجنة الكنيست، في وجه عضو الكنيست العربي مازن غنايم الذي صوّت ضد القانون: «لقد فشلت التجربة معكم»، في إشارة إلى إشراك حزب عربي في ائتلاف صهيوني. كانت تلك الصرخة بمثابة المسمار الأخير الذي دق في نعش الحكومة الحالية. خلافاً لشيكلي وسيلمان، فقد بدا أورباخ نشاطه الحزبي والسياسي مستشاراً سياسياً لاثنين من أبرز وجوه التيار الديني الصهيوني الاستيطاني، هما نيسان سلومينسكي من حزب المفدال التاريخي، والعقيد المستوطن إيفي إيتام، الذي اشتهر خلال الانتفاضة الأولى. ارتبط أورباخ سياسياً منذ عام 2013 بنفتالي بينت، وانتخب في الانتخابات الأخيرة على لائحة حزب «يمينا» بقيادة بينت، وأيّد خيار الأخير تشكيل ائتلاف حكومي بكل ثمن لمنع عودة نتنياهو إلى الحكم. كما «صمد» أورباخ في وجه التظاهرات والوقفات اليومية التي نظمها أنصار «الليكود» والصهيونية الدينية أمام بيته، إلى أن استغل واقعة فشل تمديد قوانين الاستيطان في الضفة الغربية لمحاولة ضمان مستقبله السياسي في «الليكود» مقابل التصويت إلى جانب مقترحات حلّ الكنيست، وكان موقفه هذا بمثابة المسمار الأخير الذي دق في نعش حكومة بينت.

نضال...

تواصل روسيا تدمير مناطق الشرق الأوكراني، لتأكيد سيطرتها على حوض دونباس. وفي الوقت نفسه، تواصل تهديد دول البلطيق، مع تأكيدها أن الردّ على منع ليتوانيا تصدير البضائع من موسكو إلى إقليم كالينينغراد، سيجعل «مواطني هذا البلد وبلدان حلف شمال الأطلسي يشعرون بالألم». كما خرقت روسيا المجال الجوي لإستونيا

اختراق مجال إستونيا و تهديد ليتوانيا

روسيا تواصل تدمير الشرق الأوكراني

يساور روسيا القلق جرّاء القيود التي فرضتها ليتوانيا على البضائع العابرة من موسكو إلى إقليم كالينينغراد، الجيب الروسي المطلّ على البلطيق والمعزول بين ليتوانيا وبولندا. وتُهدّد موسكو بإجراءات، من دون تحديدها، ضد القيود، بينما تشدّد فيلنيوس على التزامها بعقوبات الاتحاد الأوروبي المفروضة على روسيا. من جهة أخرى، تواصل روسيا تدمير مناطق عدة في الشرق الأوكراني، وهذه المرة مدينة ليسيتشانسك المجاورة لمدينة سيفيرودونيتسك.

وأمس الثلاثاء، استدعت الخارجية الروسية مبعوث الاتحاد الأوروبي إلى روسيا ماركوس إيدير، وقدّمت احتجاجاً شديداً «على هذه القيود أحادية الجانب المناهضة لروسيا»، مطالبة برفعها فوراً. بدوره، أكد المتحدث الرسمي باسم الاتحاد الأوروبي بيتر ستانو، أن إيدير نقل موقف الاتحاد من العدوان الروسي على أوكرانيا، وأوضح أن ليتوانيا تطبّق عقوبات الاتحاد الأوروبي، مشدداً على أنه ليس هناك حصار.

وحذر أمين مجلس الأمن الروسي، نيكولاي باتروشيف، من أن روسيا سترد على وقف عبور البضائع بطريقة تجعل مواطني حلف شمال الأطلسي وليتوانيا «يشعرون بالألم»، معتبراً أن تصرفات ليتوانيا العدائية أظهرت أن روسيا لا يمكنها الوثوق بالغرب. ونقلت وكالة «ريا نوفوستي» عن باتروشيف تأكيده أنه «سيكون لهذه التصرفات تأثير سلبي خطير على سكان ليتوانيا». وفي سياق آخر أكد مجلس الأمن الروسي بعد اجتماعه أمس أنه «سنعزز حماية حدودنا في ظل التهديدات الجديدة مثل إمكانية انضمام فنلندا والسويد إلى الأطلسي».

وفي موقف ليتواني جديد، ذكرت رئيسة الوزراء إنغريدا شيمونيت، أن بلادها غير مهتمة بالتصعيد، وأن الاتفاقية الثلاثية مع روسيا والاتحاد الأوروبي بشأن نقل الركاب من منطقة كالينينغراد وإليها مستمرة بالعمل. وقالت شيمونيت بهذا الشأن: «لا يوجد أي حصار لكالينينغراد. سيستمر النقل (للبضائع غير الخاضعة للعقوبات)، وكذلك عبور الركاب، والتي لدينا بشأنها اتفاقا ثلاثيا بين الاتحاد الأوروبي والاتحاد الروسي وليتوانيا». يشار إلى أن ليتوانيا حين انضمت إلى الاتحاد الأوروبي، تم الاتفاق على برنامج بموجبه يمكن للمواطنين الروس السفر بالقطار من الاتحاد الروسي إلى منطقة كالينينغراد والعودة بطريقة مبسطة، فيما تخصص بروكسل أموالاً لتنفيذ هذا البرنامج.

الحدود الليتوانية مع كالينينغراد، إبريل الماضي (باولیوس بیلیکیس/Getty)

وكانت السكك الحديدية الليتوانية أخطرت في وقت سابق شركة سكك حديد كالينينغراد بإنهاء عبور عدد من السلع الخاضعة لعقوبات الاتحاد الأوروبي اعتباراً من 18 يونيو/حزيران الحالي، فيما يتواصل نقل المنتجات النفطية إلى منطقة كالينينغراد عبر ليتوانيا، ونقلها غير مقيد حتى 10 أغسطس/آب المقبل.

ولم يقتصر التوتر على ليتوانيا في منطقة البلطيق، إذ أعلنت استونيا، العضو في حلف شمال الأطلسي أيضاً، أمس، أن مروحية روسية تابعة لحرس الحدود انتهكت مجالها الجوي خلال نهاية الأسبوع، وتم استدعاء السفير الروسي فلاديمير ليباييف ومنحه مذكرة بشأن الحادث. وذكر الجيش الإستوني في بيان أن «مروحية روسية من طراز مي- 8 دخلت المجال الجوي للبلاد جنوب شرقي إستونيا في منطقة كويدولا، على مقربة من مدينة بسكوف الروسية، من دون الحصول على تصريح مساء السبت» الماضي. وأضاف أن «المروحية حلقت في المجال الجوي لإستونيا لنحو دقيقتين تقريباً». والانتهاك هو الثاني للمجال الجوي لإستونيا هذا العام. وسبق أن انتهكت طائرات روسية، عسكرية ومدنية، العام الماضي المجال الجوي لإستونيا خمس مرات، بحسب الجيش الإستوني. وحول هذه التطورات، اعتبر وزير الدفاع الإستوني كالي لانيت في حديثٍ لقناة «الجزيرة» أن «(الرئيس الروسي فلاديمير) بوتين لا يخفي خططه التوسعية، لكن الوضع الأمني حالياً يختلف عما كان عليه سابقاً». وشدّد على أنه «لسنا خائفين وعلينا أن نكون جاهزين لردع روسيا عن القيام بأي هجوم روسي ضد إستونيا».

> زار وزير العدل الأميركي كييف لبحث ملاحقة مجرمي الحرب

وبحث الرئيس التركي رجب طيب أردوغان مع رئيسة وزراء إستونيا كايا كالاس، العلاقات الثنائية وقضايا إقليمية، بينها الحرب الروسية الأوكرانية. وجاء ذلك في اتصال هاتفي، أمس، بحسب بيان صادر عن رئاسة دائرة الاتصال في الرئاسة التركية.

من جهته، زار وزير العدل الأميركي ميريك غارلاند أوكرانيا، أمس، للبحث في ملاحقة أفراد متورطين في جرائم حرب. والتقى المدعية العامة الأوكرانية إيريان فينيديكتوفا للبحث في جهود دولية أميركية لمساعدة كييف في «تحديد هويات الأفراد الضالعين في جرائم حرب وغيرها من الفظائع في أوكرانيا وتوقيفهم ومحاكمتهم»، وفق ما أفاد مسؤول في الوزارة. وجاءت زيارته، مع إعلان المتحدث باسم الكرملين، ديمتري بيسكوف، أن موسكو لا تضمن «عدم صدور حكم بإعدام المرتزقين الأميركيين اللذين تم أسرهما قرب خاركيف»، وكانا يقاتلان إلى جانب القوات الأوكرانية.

بدوره، تحدث الكرملين عن عدم عرض أوكرانيا مسألة استئناف المفاوضات، مشيراً إلى أن الأمر لم يتغير بعد زيارة المستشار الألماني أولاف شولتز والرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون ورئيس الوزراء الإيطالي ماريو دراغي كييف، الخميس الماضي.

ميدانياً، ألحق الجيش الروسي «دماراً كارثياً» بمدينة ليسيتشانسك، المجاورة لسيفيرودونيتسك في دونباس، حسب ما ذكر حاكم منطقة لوغانسك سيرغي غايداي، الذي ذكر على «تيليغرام» أن «الساعات الأربع والعشرين الماضية كانت عصيبة» بالنسبة للقوات الأوكرانية. وفي جنوب أوكرانيا، أعلنت وزارة الدفاع الروسية في بيان أن «خبراء وحدات بثّ القوات المسلحة الروسية غيّرت إعدادات آخر برج من بين سبعة أبراج في منطقة خيرسون، لتتمكن قنوات التلفزة الروسية من البثّ». وأكد أحد المسؤولين الجدد الموالين لروسيا في خيرسون، كيريل ستريموسوف، أمس، وفق ما نقلت عنه وكالة «تاس» الروسية الرسمية، أن روسيا قد تضمّ هذه المنطقة «قبل نهاية العام» بعد إجراء «استفتاء». وأعلن أن «منطقتنا تسير على خطى شبه جزيرة القرم (الأوكرانية التي ضمّتها روسيا بالقوة في عام 2014) وبدأنا فعلياً دفع الرواتب بالروبل».

من جانبها، أعلنت المخابرات العسكرية البريطانية، أمس، أن القوات الأوكرانية استخدمت بنجاح الأسبوع الماضي لأول مرة صواريخ «هاربون» المضادة للسفن التي تبرع بها الغرب للاشتباك مع القوات الروسية. وأضافت وزارة الدفاع في تحديثها اليومي على «تويتر»: «كان هدف الهجوم بصورة شبه مؤكدة هو زورق القطر الروسي فاسيلي بيخ الذي كان ينقل أسلحة وأفراداً إلى جزيرة الأفعى في شمال غربي البحر الأسود».

ونقلت وكالات أنباء روسية عن وزارة الدفاع في موسكو قولها إن صواريخها أصابت مطاراً بالقرب من مدينة أوديسا الساحلية الأوكرانية، رداً على استهداف كييف منصات غاز روسية في البحر الأسود، أول من أمس الاثنين.

في كييف، كشف جهاز أمن الدولة الأوكراني، أن أوكرانيا احتجزت مسؤولاً حكومياً كبيراً ورجل أعمال بارزاً يشتبه بأنهما جزء من شبكة تجسس روسية. ولم يذكر الجهاز اسميهما.

وفي ملف انضمام فنلندا إلى الأطلسي، ذكر رئيسها سولي نينيستو، أن بلاده لم تحرز أي تقدم في الاجتماع الأخير مع تركيا، وربما لن تتمكن من الانضمام إلى الحلف قبل سبتمبر/ أيلول المقبل. وجاء هذا التصريح خلال مؤتمر صحافي مشترك عقده نينيستو في هلسنكي مع رئيسة البرلمان الأوروبي روبرتا ميتسولا. بدوره، شدّد رئيس الوزراء الجورجي إيراكلي غاريباشفيلي، أمس، على التزام بلاده الانضمام إلى حلف شمال الأطلسي، لكن يتعين عليها حل مشاكلها الإقليمية مع روسيا قبل ذلك (أي أوضاع إقليمي أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا). وجاءت تصريحاته خلال حضوره منتدى قطر الاقتصادي في الدوحة.

(العربي الجديد، فرانس برس
رويترز، أسوشييتد برس)

مفاوضات أزمة الحبوب

استأنفت تركيا مساعيها لبحث ممر تصدير الحبوب الأوكرانية من الموانئ التي تحاصرها روسيا. وسيزور وفد عسكري تركي روسيا لبحث هذا الأمر، وسط تعبئة أوروبية لتجنب أزمة الغذاء في العالم

تتسارع الخطوات الإقليمية والدولية لضمان تصدير الحبوب الأوكرانية من الموانئ التي تحاصرها روسيا على البحر الأسود. وذكر مصدر في الرئاسة التركية، أمس الثلاثاء، أن «وفداً عسكرياً تركياً سيتوجه إلى روسيا هذا الأسبوع لبحث ممر تصدير الحبوب في البحر الأسود». وجاء هذا الموقف، بعد إعلان الرئاسة عن اتصال بين الرئيس التركي رجب طيب أردوغان ورئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون، أكد فيه الأول «ضرورة إيجاد حل للإخلاء الآمن لسفن الحبوب من موانئ أوكرانيا». وتأتي هذه التطورات، مع اقتراح المفوضية الأوروبية، أمس، دعم الدول الأفريقية الأكثر تعرضاً لأزمة الغذاء العالمية، الناجمة عن الحرب في أوكرانيا بأموال كانت مخصصة أصلاً لمشاريع التنمية في أفريقيا ولم يتم استخدامها بعد. وذكرت المفوضية في بيان أن الاقتراح، إذا وافقت عليه حكومات الاتحاد الأوروبي، سيسمح بإنفاق 600 مليون يورو (633 مليون دولار) لتعزيز الدعم للدول الأكثر تضرراً من أزمة الغذاء في أفريقيا ومنطقة الكاريبي وجزر المحيط الهادئ. وذكرت رئيسة المفوضية الأوروبية، أورسولا فون ديرلاين، أنه «سنعمل على تعبئة 600 مليون يورو إضافية لتجنب أزمة الغذاء والصدمة الاقتصادية»، مشدّدة على أن «روسيا تحظر ملايين الأطنان من الحبوب التي تشتد الحاجة إليها في جميع أنحاء العالم».

بحث أردوغان مع جونسون ملف تصدير

وتعد هذه الخطوة جزءاً من جهود الاتحاد الأوروبي لكسب التأييد في أفريقيا وإقناع الشركاء الأفارقة بأن عقوبات الاتحاد الأوروبي ليست مسؤولة عن نقص الغذاء وارتفاع أسعار الأسمدة. وتحتاج هذه الدول لملايين الأطنان من الحبوب العالقة في أوكرانيا.

ومن المقرر أن تنظم الحكومة الألمانية، بعد غد الجمعة المقبل، مؤتمراً دولياً حول الأزمة الغذائية المرتبطة بالحرب في أوكرانيا، في برلين، يحمل اسم «الوحدة من أجل الأمن الغذائي العالمي»، ويحضره وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن، كما أعلنت السلطات الألمانية أول من أمس الاثنين. وفي الوقت نفسه تعمل ألمانيا ودول أخرى من أجل تسهيل نقل الحبوب عبر الطرق البرية للإفراج عن بعض المحصول على الأقل في الوقت الذي يبدأ فيه الحصاد الجديد، بينما ما زال جزء من المحصول القديم في الصوامع في أوكرانيا. وأفادت وزيرة الخارجية الألمانية أنالينا بيربوك، الاثنين، بأن بلادها ساعدت بولندا ورومانيا على تهيئة السكك الحديدية فيهما لتيسير صادرات الحبوب الأوكرانية. ويأتي المؤتمر في برلين قبل يومين من انعقاد قمة مجموعة السبع التي تترأسها هذه السنة ألمانيا، في بافاريا.

(العربي الجديد، الأناضول، فرانس برس)